# مسائل إصلاح اللفظ فى النحو العربى

بحث لمجلة

كلية اللغة العربية بأيتاى البارود

مقدم من

الدكتور / طه محمد حسن طه

مدرس اللغويات بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى يهدى إلى الحق وإلى طريق مستقيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من دعا إلى الله على بصيرة ومنهج قويم ، وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا فى الله حق جهاده ، فغازوا بجنة النعيم.

وبعد ،،

فإن مسائل إصلاح اللفظ فى النحو العربى قد نالت جانباً يسيراً من اهتمام نحاتنا القدامى كابن جنى ، فقد أفرد لها فى كتابه «الخصائص» فصلا تحدث فيه عن بعض المسائل أو أعرض عن بعض.

والحق أن ابن جنى فى دراسته لهذه المسائل كان يكتفى بالإشارة إلى العلة التى من أجلها قدم اللفظ أو أخر، أو حذف أو أثبت » والواقع الذى لايرقى إليه شك أن ما أثبته ابن جنى فى «خصائصه» كان أساسا وقاعده بنى عليه من جاء بعده من النحاة كابن يعيش فى شرحه على مفصل الزمخشرى فنراه حين تعرض لذكر مواضع تأخير المبتدأ إلى موضع الخبر ذكر منها: أن يكون المبتدأ نكرة ولامسوغ لها إلا تقدم الخبر، كما فى قوله تعالى: «ولدينا مزيد » وقوله جل شأنه: «لكل نبأ مستقر» قال ابن يعيش : «مزيد ومستقر» مبتدآن، وماقبلهما خبر عنهما، إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز؛ لأنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة فى الواجب، فلما سمح ذلك عندهم فى اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر،

وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه؛ لأنه وقع موقع الخبر، ومن شروط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علما أنه المبتدأ»[١].

ثم جاء من بعده ابن هشام فنراه فى «المغنى» وهو يتحدث عن معانى الباء يذكر منها: أن تكون زائدة للتوكيد، فيقول: «وزيادتها فى ستة مواضع»:

**أحدهما:** الفاعل، وزيادتها فيه واجبة، وغالبة، وضرورة، فالواجبة فى قولك: «احسن بزيد» فى قولى الجمهور: أن الأصل: أحسن زيد، بمعنى صادر ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ»[٢].

ثم جاء من بعده الشيخ خالد الأزهرى فنراه فى تصريحه على توضيح ابن هشام يقول وتزاد كان بين الصفة والموصوف كما فى بيت الفرزدق ..

وجيران لنا كانوا كرام

يقول: «وعلى إهمال كان: قبل الأصل فى البيت: هم لنا، ثم وصل الضمير بكان الزائدة لإصلاح اللفظ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل[٣].

---

(١) ابن يعيش: ٨٦/١.

(٢) حاشية الدسوقى: ١١٣/١ : ١١٤.

(٣) التصريح: ١٩٢/١.

ثم جاء السيوطى فعقد فى «الأشباه والنظائر النحوية» فصلا تحدث فيه عن جانب كبير من مسائل إصلاح اللفظ، وزاد على ما أثبته ابن جنى وابن بعيش وابن هشام وغيرهم.

ثم يطالعنا أصحاب الحواشى كالشيخ يس العليمى والصبان والدسوقى بطائفة من مسائل إصلاح اللفظ معتمدين فى ذلك على ما ذكره ابن جنى ونلاحظ أنها مسائل متفرقة ومنثورة فى الحواشى النحوية لذا رأيت أن أقوم بدراسة نحوية لهذه المسائل وجمعها وتحقيقها من خلال كتب النحو المشهورة.

والحق أن مسائل إصلاح اللفظ فى النحو العربى تأخذ جانبين من البحث العلمى.

**أحدهما:** ضبط المفردات اللغوية ضبطاً محكماً ، والنطق بها كما نطق العرب الفصحاء وكما جاءت فى القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول- صلى الله عليه وسلم ، والشعر العرلى الفصيح.

والحق أن هذا النوع من الدراسة قد ألفت فيه الكتب اللغوية كإصلاح المنطق لابن السكيت وغيره، وقد اهتم أصحاب المعاجم اللغوية بهذا العمل.

**الثانى:** إصلاح التراكيب والنطق بها على مايقتضيه القياس النحوى، وهو عمل اهتم به النحاة.

والواقع أن الجانب الثانى هو مجال بحثنا ودراستنا ، والناظر في مسائل إصلاح اللفظ فى النحو العربى من خلال الكتب التى تناولتها يرى خلط مسائل النحو بالصرف ، والحق أنه اتجاه ابن جنى وابن هشام وغيرهما.

وها أنذا فى هذا البحث أقدم للقارئ مسائل إصلاح اللفظ فى النحو مفصولة عن الصرف ، بعد أن أصبح كل منهما علماً يقوم بذاته ويستقل بقضاياه عن الآخر، وسوف نتابع - إن شاء- مسائل إصلاح اللفظ فى الصرف ، وعملى فى هذا البحث يقوم على النقاط التالية:

١- ترتيب المسائل ملتزماً فى ذلك منهج ألفية ابن مالك.

٢- عرض آراء النحاة فى المسألة ومراجعتها فى كتب النحو المشهورة.

٣- جعلت ماذكره ابن جنى فى المسألة أصلاً تقوم عليه الدراسة، ذاكراً من تعرض لدراسة المسألة من النحاة ما أمكن.

هذا وقد جاءت المسائل فى البحث على النحو التالى:

١- تأخير المبتدأ النكرة إلى موضع الخبر شبه الجملة.

٢- سد الحال مسد الخبر.

٣- الاكتفاء بالمعطوف بواو هى نص فى المعية عن الخبر.

٤- سد الجملة الفعلية مسد الخبر.

٥- اتصال الضمير المؤكد للجار بكان الزائدة.

٦- المبالغة فى توكيد التشبيه.

٧- تأخير لام الابتداء إلى خبر إن المكسورة.

٨- زيادة اللام فى «لأبالك ».

٩- تسكين لام الفعل الماضى إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة.

١٠- تقديم المفعول فى نحو قولك: «زيداً فاضرب».

١١- رفع أحد الاسمين فى الاستثناء المفرغ.

١٢- اعتماد اسم الفاعل الواقع مبتدأ على الاستفهام أو النفى.

١٣- زيادة الباء فى فاعل أفعل التعجب.

١٤- التوصل باسم الموصول لوصف المعرفة بالجملة.

١٥- توكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه.

١٦- توكيد الضمير المجرور إذا عطف عليه.

١٧- تأخير فاء جواب أما إلى الخبر.

*تم الخاتمة وفيها اهتم نتائج البحث* ،،

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه ، ،،

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل...

الدكتور/ طه محمد حسن طه

مدرس اللغويات فى كلية اللغة العربية

فرع جامعة الأزهر بالبحيرة

## المسألة الأولى: «تأخير المبتدأ إلى موضع الخبر»

ذكر النحاة أن الخبر يتقدم وجوباً على المبتدأ فى مواضع منها:

١= أن يكون المبتدأ نكرة ولامسوغ للابتداء بها إلا تقدم الخبر عليها ، فيجب فى هذه الحالة تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ماحقه التقديم، كقوله تعالى: «ولدينا مزيد[١]» وقوله جل شأنه: « لكل نبأ مستقر»[٢] وقولك: ذلك مال، وعليك دين، وتحت رأسى سرج، وعلى أبيه درع، وقصدك غلامه رجل».

والذى سوغ ذلك كونك صدرت فى الخبر معرفة هى المحدث عنها فى المعنى ألا ترى أن السرج فى المثال السابق، وإن كان المحدث عنه فى اللفظ، فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم «الياء» من رأس« ، وهذا الضمير هو المحدث عنه فى المعنى، كأنك قلت: «أنا متوسد سرجاً» وكذلك قولك: «على أبيه درع» كأن؛ قلت: «أبوه متدرع» وكذلك قولك: «لك مال» المعنى : أنت ذو مال، فلما كان المعنى مفيداً جاز وإن كان اللفظ على خلافه ، والدى يؤيد ماذكرته أنك لو قلت؛ «تحت رأس سرج، وعلى رجل درع، ولرجل مال» لم يكن كلاما؛ لأنه لايستنكر أن يكون رجل تحت رأسه سرج ، وعليه درع فى الوجود ممن لايعرفه المخاطب ؛ لأن الغرض من الإخبار إفادة المخاطب ماليس عنده، وتنزيله منزلتك فى علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لايفيد»[٣].

---

(١) ق: ٣٥ .

(٢) الأنعام : ٦٧ .

(٣) شرح ابن يعيش : ٨٦/١، والأصول فى النحو لابن السراج ٥٩/١، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى طبعه/ موسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧.

**سر تقديم الخبر فى الشواهد المتقدمة:**

إنما اشترط النحاة أن يكون الخبر فى الأمثلة السابقة مقدما لوجهين :

**أحدهما:** أن الظرف والجار والمجرور فيما تقدم قد يكون وصفاً للنكرة إذا وقع؛ لأنه فى الحقيقة جملة من حيث كان متعلقاً بـ «استقر» وهو فعل ماض ، ويدل على أنه جملة: أنه صلة، والصلات لاتكون إلا جملاً ، وإذا كان كذلك قلو قلت : «سرج، تحت رأس، ودرع على أبيه» لتوهم المخاطب أنه صفة للنكرة «سرج ، ودرع» وينتظر الخبر، فيقع عنده لبس بين الخبر والصفة فتقديم الخبر دفع هذا اللبس، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله:

**ونحو عندى درهم ولى وطر  ملتزم فيه تقدم الخبر**

**الثانى:** أن قوله تعالى: «مزيد ، ومستقر» وقولك: «مال، ودين، وسرج ودرع» مبتدآت، وماقبلها خبر عنها ، إلا أنك لو رمت تقديمها إلى المكان المقدر لها لم يجز ؛ لأنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة فى الواجب، فلما سمج ذلك عندهم فى اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر.

وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه؛ لأنه وقع موقع الخبر، ومن شروط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علما أنه المبتدأ.

هكذا صرح ابن جنى فى خصائصه بأن تقديم الخبر وهو شبه جملة فى الأمثلة السابقة على المبتدأ النكرة إنما كان لإصلاح مافسد

عند النحاة وهو كون المبتدأ نكرة، فلما تقدم الخبر كان ذلك لضرب من اصلاح اللفظ[١].

أما من رفع الاسم فى هذه الأمثلة المتقدمة بالظرف فقد كفى مؤتة هذا الاعتذار؛ لأنه ليس مبتدأ عنده، وإنما هو فاعل بالظرف[٢].

---

(١) الخصائص لابن جنى: ٣١٨/١ تحقيق / محمد على النجار طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م، الطبعة الثالثة.

(٢) معانى القرآن للقراء: ١٣/١، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار طبعة الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠م.
وإملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى القرآن الكريم : ١٥/١ ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

## المسألة الثانية: «سد الحال مسد الخبر»

من المواضع التى يجب فيها حذف الخبر: إذا كان المبتدأ مصدراً صريحاً[١] مضافاً[٢] عاملاً فى اسم ظاهر[٣] مفسر لضمير ذى حال بعده لاتصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور، أو إلى المؤول به ، فمثال المبتدأ الذى هو مصدر مضاف قولك: «ضربى زيداً قائماً» ونظير هذا المثال قولك : «إكرامى الولد مطيعاً» ومنه قولك : «نصرتى الرجل مظلوماً».

فالمعنى فى هذه الأمثلة : ضربت الولد قائماً، أو أضرب الولد قائماً، وأكرمت الولد مطيعاً ، أو أكرم الولد مطيعاً، ونصرت الرجل مظلوماً، أو انصر الرجل مظلوماً، فالكلام تام باعتبار المعنى، إلا أنه لابد من النظر فى اللفظ وإصلاحه؛ لكون المبتدأ فى هذه الأمثلة المتقدمة بلا خبر ، وذلك أن : «ضربى، وإكرامى ونصرنى» مبتدآت، وهى مصادر مضافة إلى ياء المتكلم ، من إضافة المصدر إلى فاعله، وزيداً والولد، الرجل» مفاعيل للمصدر، و«قائما» ومطيعاً، ومظلوماً» أحوال، وقد سدت مسد الخبر المحذوف وجوباً، ولايصح أن

---

(١) أجاز بعض النحاة أن يكون المصدر مؤولاً ، كقولك: «أن ضربت زيداً قائماً» شرح المفصل ٩٦/١.

(٢) لم يشترط بعض النحاة إضافة المصدر كقولك: «ضرب زيداً قائماً» وظاهر كلام الرضى اشتراطها.

(٣) أجاز بعض النحاة أن يكون ضميراً كقولك : «العبد ضربى إياه مسيئاً».

يكون «قائماً، ومطيعاً ، ومظلوماً» أحباراً فترتفع؛ لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول ، والمصدر الذى هو «الضرب» ليس هو القائم، والإكرام ليس هو المطيع، والنصر ليس هو المظلوم، والخبر وصف لمبتدئه فى المعنى.

ولايصح أن تكون أحوالاً من «زيد، والولد ، والرجل» ؛ لأنها لو كانت أحوالاً منها لكان العامل فيها هو المصدر الذى «ضربى»، وإكرامى ونصرتى» ؛ لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال، ولوكان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر ؛ لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزء غير الأول فكذلك ماسد مسده ينبغى أن يكون غير الأول وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيها فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد، والولد ، والرجل، وهم أصحاب الحال، والخبر فيها ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير : ضربى زيداً إذا كان قائما ، فإذا هى الخبر، والحق أنها فى موضع نصب، متعلقة باستقر أو مستقر محذوف، ثم حذف العامل؛ لدلالة الظرف عليه، ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف، وصار الظرف وما ارتفع به فى موضع مرفوع؛ لأنه خبر مبتدأ ، فالظرف وحده فى موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معرباً نحو: «القتال اليوم وعندك» ونحو ذلك، والظرف والضمير فى موضع خبر المبتدأ، فإذا أريد المضى قدر بإذ ، وإذا أريد الاستقبال قدر بأذا والطرق إذا وإذا يضاف إلى الفعل الذى هو كان ، والضمير الذى فيه.

وقدر الأخفش الخبر المحذوف مصدراً مضافاً إلى الضمير، والتقدير فى الأمثلة السابقة «ضربى زيداً ضربه قائماً ، وإكرامى الولد اكرامه مطيعاً ، ونصرتى الرجل نصرته مظلوماً».

**كان المقدرة أناقصة هى أم تامة ؟**

إعراب الاسم المنصوب حالاً فى الأمثلة المتقدمة مبنى على جعل كان تامة، ولا يجوز جعلها ناقصة لأمرين:

**أحدهما:** أن العرب قد استعملت فى هذا الموضع أسماء نكرات مشتقة من المصادر فحكم النحاة بأنها أحوال، إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات، ومشتقة وغير مشتقة(١).

**الثانى:** وقوع الجملة الاسمية مقرونة(٢) بالواو موقع الاسم المنصوب ، كقول الشاعر :

**خير اقترابى من المولى حليف رضا**

**وشر بعدى عنه وهو غضبان(٣)**

فلو كان المقدرة ناقصة، وجملة «وهو غضبان» خبرها لما اقترنت بالواو وخلاصة القول فى هذه المسألة أن ابن يعيش جعل سد الحال مسد الخبر لالشئ إلا اصلاح اللفظ؛ لئلا يخلو المبتدأ من خبر.

---

(١) شرح الأشمونى : ٢١٩/١، شرح ابن يعيش : ٩٦/١.

(٢) أجاز الكسائى وابن مالك وبعض النحاة وقوع الجملة الاسمية موقع الاسم المنصوب غير مقرونة بالواو ، كقولك : «ضربى زيدا هو قائم».

(٣) البيت من البسيط :

اللغويات: « خير اقترابى» كلام إضافى مبتدأ ، والمراد بالمولى : الحليف وهو المعاقد باليمين، «حليف رضا» كلام إضافى منصوب ==

## المسألة الثالثة: «الاكتفاء بالمعطوف بواو هى نص فى المعية عن الخبر»

قال الزمخشرى: «وقد التزم حذف الخبر فى قولهم: «كل رجل وضيعته» أى: كل رجل مع ضيعته».

أى: كل رجل مع ضيعته مقرونان، إلا أنه حذف الخبر واكتفى بالمعطوف؛ لأن معنى الواو هنا كمعنى «مع» فقولك: «كل رجل وضيعته» بمعنى: مع ضيعته، وهذا كلام مكتف، فالواو هنا كالواو فى قولك: «استوى الماء والخشبة» إلا أن قولك: «استوى الماء والخشبة» أوله فعل يعمل فيه، وليس هنا فعل، وإنما هو اسم عطف على اسم بالواو التى بمعنى مع، فعطفت لفظاً والمعنى معنى الملابسة.

والواو التى بمعنى مع لابد فيها من معنى الملابسة، والواو التى لمطلق العطف قد تخلو من ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: «ماصنعت وأباك» المعنى: ماصنعت مع أبيك وماصنع أبوك معك؟

---

== الحال، ولكنه خبر المبتدأ بتقدير حذف أى خبر اقترابى من الحليف إذا وجدت حليف رضا فى الحقيقة الخبر، إذا وجدت، كما فى قولك: «أكثر شربى السويق ملتوتا» أى: إذا كان ملتوتاً، وهذا من المواضع التى يجب فيها حذف الخبر، وهو بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما مذكور بعد الحال، أو أفعل التفضيل.

« وشر بعدى» كلام إضافى مبتدأ، وقوله « وهو غضان» جملة اسمية حالية سدت مسد الخبر، وهو الشاهد، وهو حجة على سيبويه فى منعه مثل هذا إلا إذا كان اسماً منصوباً.

وكذلك إذا قلت: «كل رجل وضيعته» لأن معناه : مع ضيعته، ولو قلت : «زيد وعمر وخارجان» لم يجز حذف الخبر ، لأنه لبس فى اللفظ مايدل عليه.

وليس كذلك «كل رجل وضيعته» لأن معناه: مع ضيعته؛ ومع تدل على المقارنة[١]، فالمعطوف بالواو التى تفيد المعية له فائدة لفظية، وهى أنه قد اكتفى به عن الخبر المحذوف لئلا يخلو المبتدأ من خبر.

**المسألة الرابعة: «سد الجملة الفعلية مسد الخبر»**

قال الله تعالى: «إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم[٢] لايؤمنون».

يرى النحاة أن «سواء» اسم مصدر بمعنى الاستواء ، وصف به كما يوصف بالمصادر ، ومنه قوله تعالى: « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم»[٣] ، وقوله تعالى شأنه: « فى أربعة أيام سواء للسائلين»[٤] وهو لايثنى، وإنما استغنى عن تثنيته بتثنيه «سى» إلا شذوذاً: وكأنه فى الأصل مصدر نحو:«عدل» وهو لايجمع، بل يلزم الإفراد تقول: «هذا عدل، وهذان عدل، وهؤلاء عدل».

---

(١) شرح ابن يعيش : ٩٨/١.

(٢) البقرة : ٦.

(٣) آل عمران : ٦٤.

(٤) فصلت : ١٠.

**علام رفع «سواء» فى الآية الأولى :**

اختلف النحاة فى توجيه رفعه على ثلاثة آراء:

فقيل: أنه خبر لإن، وقوله : «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» مرتفع المحل إما على الفاعلية كأنه قيل: «إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه ، كما تقول «إن زيداً مجتهد أخوه وابن عمه».

«إما على الابتداء، وقوله: «سواء» خبر مقدم، والمعنى: سواء عليهم إنذارك وعدمه ، وهذا الوجه هو المشهور عند المعربين[1].

**الاعتراض الوارد على هذا الوجه :**

أورد النحاة على هذا الوجه عدة اعتراضات هى :

١= أن الفعل : «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» لايسند إليه، ولايخبر عنه .

٢= أنه مبطل لصدارة الاستفهام.

٣= أن الهمزة وأم موضوعان لأحد الأمرين، وكل مايدل على الاستواء لايسند إلا إلى متعدد ، فلذا يقال: «استوى وجوده وعدمه» ولايقال : أو عدمه

٤= أنه على تقدير كونه خبراً يلزم أن لايصح تقديمه؛ لالتباس المبتدأ بالفاعل.

**الإجابة عن الاعتراضات السابقة:**

وقد أجاب النحاة عن الاعتراض الأول: بأنه من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، والعرب تميل فى مواضع

---

(١) روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للألوسى: ١/ ١٢٨ ، طبعه دار الفكر بيروت ١٩٨٣م.

من كلامهم مع المعانى ميلاً بيناً من ذلك قولهم: «لاتأكل السمك وتشرب اللبن» أى: لايكن منك أكل السمك وشرب اللبن، ولو جرى على ظاهره لزم عطف الاسم المنصوب على الفعل، بل المفرد على جملة لامحل لها من الإعراب». ودعوى البيضاوى أنه استعمل فيه اللفظ فى جزء معناه وهو الحدث تجوزاً فلذا صح الإخبار عنه، كما يجوز إلا خبار عما يراد به مجرد لفظه كضرب ماض مفتوح الباء على مافيها لا تتأتى فيما إذا كان المعادلان أو - أحدهما بعد همزة التسوية- جملةاسمية، كما فى قوله تعالى: « سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون»[1] ويدخل فى الميل مع المعنى مع أنه لايلزم عليه الخروج عن الحقيقة.

وقد نقل ابن جنى عن أبى على الفارسى أنه قال: «الجملة المركبة من المبتدأ والخبر تقع موقع الفعل المنصوب بأن إذا انتصب وانصرف القول به والرأى فيه إلى مذهب المصدر ، كقوله تعالى: «هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء»[2] وكقوله تعالى: « أعنده علم الغيب فهو[3] يرى» ألا ترى أن الفاء جواب الاستفهام، وهى تصرف الفعل بعدها إلى الانتصاب بأن مضمرة، والفعل المنصوب مصدر لامحالة حتى كأنه قال: «أعنده علم الغيب فرؤيته؟ وهل بينكم شركة فاستواء[4].

---

(١) الأعراف : ١٩٣ .

(٢) الروم : ٢٨.

(٣) النجم : ٣٥ .

(٤) روح المعانى : ١٢٨/١.

وقد أجيب عن الاعتراض الثانى والثالث:

بأن الهمزة وأم مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً، قال سيبويه: «جرى هذا على حرف الاستفهام، كما جرى على حرف النداء، كقولك: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» يعنى: أن هذا جرى على صورة الاستفهام، ولا استفهام كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولانداء.

ومعنى الاستواء : استواؤهما فى علم المستفهم عنهما؛ لأنه قد علم أن أحد الأمرين كائن إما الانذار ، وإما عدمه ، ولكن لابعينه فكلاهما معلوم بعلم غير معين أى: بعلم لايفيد التعيين، فيكون الأمران مستويين فى العلم بهما، والمستفهم طالب لتعيين أحدهما.

وقد أجيب عن الاعتراض الرابع : بأن النحاة قد صرحوا بتخصيص ذلك بالخبر الفعلى دون الصفة نحو : « زيد قام» فلا يقدم لالتباس المبتدأ بالفاعل حينئذ، فإذا لم يمتنع فى صريح الصفة فعدم امتناعه هنا أولى عنى ماقيل وإنما عدل عن المصدر فلم يأت به على الأصل لوجهين:

**احدهما:** لفظى وهو حسن دخول الهمزة وأم ، لأنهما فى الأصل للاستفهام، وهو بالفعل أولى.

**الثانى:** معنوى، وهو إيهام التجدد نظراً لظاهر لصيغة[1].

---

(١) روح المعانى : ١٢٩/١.

**الرأى الثانى فى رفع «سواء»:**

أجاز أبو البقاء وأبو البركات وابن يعيش وغيرهم من النحاة أن يكون «سواء» مرفوعاً بالابتداء، وقوله : «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» جملة فى موضع الفاعل، وقد سدت هذه الجملة مسد الخبر، كقولك : «سواء على أقمت أم قعدت» لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة، فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه(١).

**الإعتراض على هذا الرأى:**

وقد اعترض على هذا الوجه: بأن الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ وجب أن يعود منها ضمير إلى المبتدأ، وليس فى الجملة الواقعة خبراً هنا ضمير يعود إلى المبتدأ.

وقد أجيب عن هذا بأن هذا الكلام محمول على المعنى، والتقدير: سواء عليهم الإنذار وتركه ، وسواء على القيام والقعود ، ونظير تنزيل الفعل هنا منزلة المصدر قولهم : «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» فإنه منزل منزلة «سماعك» وإذا إنزل الفعل فى هذا الكلام منزلة المصدر كان «سواء» خبراً مقدماً فى المعنى وإن كان مبتدأ فى اللفظ ، ألا ترى أن معنى الخبر متصور فيه وهو الاستواء ومعنى المخبر عنه متصور فى الانذار وتركه، والقيام والقعود ، كقولك: «الإنذار وتركه مستويان عليهم ، والقيام والقعود مستويان على، والجملة من المبتدأ وخيره فى محل رفع لأنه خبر إن»(٢).

---

(١) ابن يعيش : ٩٣/١.

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى: ٤٩/١ ، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

**الرأى الثالث:** أن يكون «سواء» مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: الأمران سواء وخلاصة القول فى هذه المسألة: أن النحاة قد نصوا على إعراب «سواء» فى الآية مبتدأ ، وجملة «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» فى موضع رفع على الفاعلية ، وقد سدت هذه الجملة مسد الخبر؛ لأن بها تمام الكلام، وحصول الفائدة، فالجملة الفاعلية هنا أصلحت مافسد عند النحاة وهو خلو المبتدأ عن الخبر، وقد نص على ذلك ابن يعيش.

## المسألة الخامسة: «آراء النحاة فى عمل كان الزائدة واتصال الضمير المؤكد للجار بها»

اختلف النحاة فى عمل كان الزائدة، فيرى الجمهور وأبو على الفارس: أنها لاتعمل شيئاً وذهب جماعة من النحاة: إلى أنها تعمل الرفع فقط، ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بارزاً[1] ، ومعنى زيادتها عند هؤلاء: عدم اختلال المعنى بسقوطها، وقد أشار إلى زيادتها ابن مالك بقوله:

**وقد تزاد كان فى حشو كما كان أصح علم من تقدما**

فهى عند الجمهور تامة ولاناقصة، وعلى المذهب الثانى هى تامة، فقول ابن مالك «وقد تزاد كان فى حشو» أى: لابقيد التمام والنقصان.

---

(١) التصريح : ١٩٢/١، شرح الأشمونى :٢٤٠/١ ، البحر المحيط : ٤٢٥/١.

شروط زيادة كان :

اشترط النجاة لزيادتها شرطين:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضى ، لتعيين الزمان فيه ، أو لخفته، وعليه فقد شذ زيادتها بلفظ المضارع فى قول أن عقيل:

أنت تكون ما جد نبيل  إذا تهب شمال بليل[1]

الثانى: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، وليس المراد بزيادتها أنها لاتدل على معنى البتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد إليها، وإلا فهى دالة على المضى على المشهور، ولذلك كثر زيادتها بين «ما» التعجبية وفعل التعجب، لكونه سلب الدلالة على المضى، نحو: «ماكان أحسن زيدا» فكان فى المثال زائدة بين المبتدأ «ما» وخبره ، جملة «أحسن زيداً».

ويرى الإمام الرضى: أنها لمحض التوكيد، فالدالة على الزمان الماضى، كما فى المثال المتقدم كالزائدة، لازائدة حقيقية، وقد تبع الرضى فى هذا بعض النحاة، وصرحوا بأن الحكم بزيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب فيه تجوز.

فكان تزاد بغرض التأكيد المحض ، كما ذهب إليه الرضى ومن معه، وقد تزاد دالة على الزمان الماضى، كما فى بيت الألفية السابق.

---

(١) البيتان من مشطور الرجز .
وهما من شواهد: أوضح المسالك : ٢٥٥/١ ، ابن عقيل : ٢٩٢/١، والتصريح: ١٩١/١، وابن الناظم على الألفية:ص.١٤٠، الأشمونى : ٢٤٠/١.

**زيادة كان بن الصفة الموصوف:**

من المتلازمين الصفة والموصوف، وقد زيدت كان بينهما فى قولهم: «مررت برجل كان كريم» ومنه قول الشاعر:

**فى غرف الجنة العليا التى وجبت**
**لهم هناك بسعى كان مشكور**(١)

وقد جعل منه سيبويه قول الفرزدق:

**فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام**(٢)

---

(١) البيت من البسيط وهو من شواهد الأشمونى : ١١/ ٢٤٠.

(٢) البيت من الوافر ، من قصيدة للفرزدق فى مدح هشام بن عبد الملك.
والشاهد فيه : «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت فيه كان بين الصفة والموصوف على رأى سيبويه والخليل.
وذهب المبرد وابن هشام وبعض النحاة إلى أن كان فيه ناقصة، وليست بزائدة لأن شرط زيادتها عندهم: أن تكون وحدها، فلا تزاد مع اسمها، وقد خرجوا البيت على أن «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان وقدم عليها ، والواو اسمها، غاية ما فى البيت أن الشاعر فصل بين الصفة والموصوف بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل صفة لـ «جيران» وكرام صفة ثانية، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة جائز لاضعف فيه، وقد جاء ذلك فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: وهذا كتاب أنزلناه مبارك ».
والذى ذهب إليه سيبويه والخليل أولى وأرجح، لأن اتصالها باسمها لايمنع زيادتها؛ لأنهم يلغون ظنت متأخرة ومتوسطة، كقولك: ==

ويرى ابن هشام وبعض النحاة أن كان فى بيت الفرزدق ليست بزائدة، وحجتهم فى ذلك أنها رفعت الضمير وهو الواو، والزائد لايعمل شيئاً عند الجمهور، وهذا هو مذهب المبرد ، حيث ذهب إلى أنها فى بيت الفرزدق ليست بزائدة ، بل هى الناقصة والواو اسمها، و«لنا» خيرها، والجملة فى موضع الصفة لـ «جيران» وقوله «كرام» صفة بعد صفة، فهو نظير قوله تعالى: «وهذا كتاب أنزلناه مبارك» فقوله: «مبارك» صفة ثانية لكتاب.

والذى ذهب إليه ابن هشام والمبرد وبعض النحاة يخالف ماذهب إليه سيبويه والخليل حيث ذهبا إلى أنها فى بيت الفرزدق زائدة.

---

== «خالد قائم ظننت» وقولك : «محمد ظننت كريم» ولايمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها، ثم إن تقديم خبر كان عليها عدول عما هو الأصل إلى شيئ غيره.

قال سيبويه : «وقال الخليل : «إن من أفضلهم كان زيداً على إلغاء كان وشبهه بقول الشاعر:

وجيران لنا كانوا كرام

وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المضى، والتقدير : وجيران لنا كرام كانوا كذلك.

والبيت من شواهد : سيبويه : ١٥٣/٢ طبعة عبد السلام هارون، الخزانة ١٢٧/٩ ، طبعة عبد السلام هارون ، الأشمونى : ٢٤٠/١ ، التصريح: ١٩٢/١ أوضح المسالك : ٢٥٨/١ ، الأشباه والنظائر: ٤٩/١ ، المغنى لابن هشام ٢٨٧/١.

والواقع أن النحاة قد اختلفوا فى اطلاقهما الزيادة، والذى فهمه النحاة أنهما أراد حقيقة الزيادة، واختلفوا فى تخريج ذلك..

فقال ابن مالك: لايمنع من زيادتها اسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها إلى الفاعل فى نحو قولك : «محمد ظننت مجتهد».

وقال أبو على الفارسى: «فإن قلت كيف تلغى وقد عملت فى الضمير؟ قلت: تكون لغوا والضمير الذى فيها توكيد لنا؛ لأنه مرتفع بالفاعل، ألا ترى أنه لاخبر له، وعلى هذا يكون «لنا» صفة لجيران.

وقال ابن جنى محتجاً للخليل وسيبويه: «وزيادتها فى هذا البيت أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع الضمير المنفصل، والضمير مبتدأ، ولنا الخبر، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه، ولم يعتقد أن الواو مرفوعه بكان.

وقال ابن عصفور: «الأصل فى هذا البيت: وجيران لنا هم» فلنا فى موضع الصفة و «هم» فاعل بـ «لنا» على حد قولهم: «مررت برجل معه صقر» ثم زيدت كان بين «لنا» وهم ؛ لأنها تزاد بيت العامل المعمول، فصار: لنا كان ، ثم اتصل الضمير بكان، وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله فى الضرورة كقول الشاعر :

ومانيالى إذا ماكنا جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار[1]

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله..

وهو من شواهد: ابن يعيش ١٠١/٣، الخزانة : ٤٠٥/٢ ، التصريح ٩٨/١ الأشمونى : ١٠٩/١ ، أوضح المسالك : ٨٤.

والأصل: إلا إياك، وإذا كان يتصل بالحرف، فأحرى أن يتصل بالفعل.

وقال بعض النحاة: لايعنى الخليل وسيبويه فافهمه النحويون، وإنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه فارقهم، فالجيرة كانت فيما مضى، فجئ بقوله: «كانوا لنا» لتأكيد مافهم من المضى قبل دخولها، فأطلق الخليل وسيبويه الزيادة بهذا المعنى، ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا.

هل أنتم عائجون بنا لعنا  نرى العرصات أو أثر الخيام

ولايمنع فى البيت أن تكون «كان» تامة على حذف مضاف تقديره : وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: كانوا، والجملة صفة والحاصل فى بيت الفرزدق على القول بزيادة كان، وهو رأى الخليل وسيبويه وابن جنى ومن تبعهم قولان فى الإعمال والإهمال، وفى كل واحد منهما قولان: فعلى الإهمال : قيل الأصل : هم لنا، ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحاً للقظ، لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلي جانب الفعل.

وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر فى «لنا» على أن «لنا» صفة «لجيران» ، ثم وصل الضمير لما ذكر.

وعلى الإعمال قيل: إن الضمير معمول لكان بالحقيقة على أنها ناقصة، ولنا خيرها.

وقيل: إنها تامة، وأنها تعمل فى الفاعل ، كما يعمل فيه العامل الملغى كقولك : «زيد ظننت عالم»[١].

## المسألة السادسة : «المبالغة فى توكيد التشبيه»

قال ابن جنى فى الخصائص: «ومن إصلاح اللفظ قولهم: «كأن زيداً عمرو» اعلم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو، ثم إنهم أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه «إن» فقالوا: «إن زيدا كعمرو» ثم إنهم بالغوا فى توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهى جارة لم يجز أن تباشر «إن»؛ لأنها ينقطع ماقبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها فقالوا: «كأن زيدا عمرو[٢]».

إلا أن الكاف لاتتعلق الآن بفعل؛ ولامعنى فعل؛ لأنها أزيلت عن الموضع الذى كان يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف ، وقدمت إلى أول الجملة فزال ماكان لها من التعلق بخبر إن المحذوف.

## هل الكاف زائدة أو لا ؟

يرى ابن يعيش أنها ليست بزائدة على حد زيادتها فى «كذا ، وكأى» وأما قول الزمخشرى «إنها ركبت مع أن كما ركبت مع «ذا ، وأى» فالمراد منه: الامتزاج وصيرورتهما كالشئ الواحد، لا أنها زائدة على حد زيادتها فيهما ، ألا ترى أن معنى التشبيه باق فى كأن ، ولامعنى للتشبيه فى كذا وكأى:

---

(١) التصريح : ١٩٢/١.

(٢) الخصائص : ٣١٨/١ ، الأشباه والنظائر فى النحو : ٦٨/١.

**هل الكاف هنا عاملة أولا ؟**

القياس يقتضى أن تكون الكاف عاملة فى أن فهى فى موضع جر بالكاف، فلو قيل: الكاف هنا ليست متعلقة بفعل، فالجواب عن ذلك : أن عدم تعلقها لايمنع من عملها ، فالكاف فى قوله تعالى: «ليس كمثله شئ» ، ليست متعلقة بشئ، وهى مع ذلك جارة لما بعدها ، وكذلك من قولك: «هل من أحد عندك» ليست متعلقة بشئ وهى جارة لما بعدها .

وكذلك الباء فى قولك : « بحسبك زيد » جارة ، وليست متعلقة بشئ.

ويؤيد عندك أن أن فى موضع مجرور فتحها عند دخول الكاف عليها ، كما تفتح مع غيرها من العوامل الخافضة وغيرها ، كقولك: «عجبت من أنك منطلق » وأعطيتك لأنك مستحق ، وأظن أنك منطلق ، وبلغنى أنك كريم» كما فتحت أن لوقوعها فى هذه الأماكن بعد عامل قبلها ، كذلك فتحت بعد الكاف؛ لأنها عاملة.

**الفرق بين الأصل والفرع فى كأن:**

التشبيه فى الفرع أقعد منه فى الأصل، وذلك إذا قلت: «زيد كالأسد » فقد بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد فسرى من الآخر إلى الأول، وليس كذلك فى الفرع الذى هو قولك : «كأن زيداً أسد » ؛ لأنك بنيت كلامك من أوله على التشبيه[1] ، ومحل كونها للتشبيه إدا كان خبرها اسما أرفع من اسمها ، أو أحط ، كقولك:

---

(١) شرح ابن يعيش : ٨/٨١.

«كأن زيدا ملك، وكأن زيداً حمار» فإن كان خبرها فعلاً، أو ظرفاً، أو جاراً ، ومجروراً كانت للظن ، كقولك: «كأن زيداً قام أو قائم، أو عندك ، أو في الدار»[1] ؛ لأن زيداً نفس القائم ، ونفس المستقر ، والشئ لايشبه بنفسه.

وجعلها للتشبيه إنما يكون عند من يرون أنها مركبة من كاف التشبيه وأن ، وهذا هو الصحيح ؛ لإجماع النحاة عليه ، وبناء على هذا جعل ابن جنى والسيوطى تقديم الكاف على أن لإصلاح اللفظ.

**المسألة السابعة: «تأخير لام الابتداء إلى خبر إن المكسورة»**

قبل أن نتحدث عن العلة فى تأخير لام الابتداء إلى خبر إن المكسورة الهمزة يجدر بى أن أذكر أولاً معناها، وقائدها، وحركتها.

**أولا: معناها:** التوكيد : وهو تحقيق معني الجملة ، وإزالة الشك.

**ثانيا فائدتها:** تنحصر فائدتها فى أمرين.

أحدهما: توكيد مضمون الجملة المثبتة، وإزالة الشك عن معناها المثبت ولذلك قيل: إنها لاتدخل على حرف النفى؛ وذلك لأن أكثر النفى بما أوله لام فكره دخول اللام على اللام، ثم جرى النفى على سنن واحد[2].

وكذلك لاتدخل على فعل النفى، وإن كانت تدخل على المنفى باسم كقولك : «إن الكافر لغير تاج من عذاب الله».

---

(١) حاشية الصبان : ١/٢٧٢ : ٢٧٣.

(٢) الهمع للسيوطى : ١/١٤٠.

**الثانى:** يرى سيبويه وأكثر النحاة أنها تخلص الفعل المضارع للحال بعد أن كان مبهما ، قال سيبويه: «وإنما ضارعت الأفعال المضارعة أسماء الفاعلين أنك تقول: «إن عبد الله ليفعل» فيوافق قولك: «لفاعل» حتى كأنك قلت: «إن زيداً لفاعل» فيما ترى من المعنى، وتلحقه اللام كما لحقت الاسم»[١] وأنت إذا قلت : «إن زيداً لحاكم» فهو للحال.

ويرى أبو حيان أن اللام تخلص المضارع للحال غالباً ، وقد سئل عن دخول اللام فى قوله تعالى: «ثم إنكم بعد ذلك لميتون»[٢] وعن عدم دخولها فى قوله تعالى: «ثم إنكم يوم القيامة تبعثون» فأجاب : بأن اللام مخلصة المضارع للحال غالباً ، فلا تجامع يوم القيامة؛ لأن إعمال «تبعثون» فى الظرف «يوم» تخصله للإستقبال فتنافى الحال، ثم قلت غالباً؛ لأنها قد جاءت قليلاً مع الظرف المستقبل، كقوله تعالى: « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة» على أنه يحتمل تأويل هذه الاية وإقرار اللام مخلصة المضارع للحال بأن يقدر عامل فى يوم القيامة[٣].

ويرى ابن مالك وبعض النحاة أنها لاتقصر المضارع على الحال أو الاستقبال ، بل هو فيها على ماكان، وقد استدلوا على مذهبهم

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١٤/١ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

(٢) المؤمنون : ١٥ ، ١٦ .

(٣) البحر المحيط لأبى حيان : ٦ /٣٩٩ طبعة دار الفكر بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

بقوله عز شأنه: «وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة»[١] فلو كانت اللام تقصر المضارع فى الآية- على الحال كان ذلك محالا، وقد اختار ابن يعيش هذا الرأى، فقال: «وهو الاختيار عندنا، فعلى هذا يجوز أن تقول: «إن زيداً لسوف يقوم» وعلى القول الأول لايجوز ذلك؛ لأن سوف تخلص المضارع للاستقبال، كما لايجوز أن تقول: «إن زيداً لسوف يقوم الآن» لأن اللام تدل على الحال، كما يدل عليه الآن[٢].

**اعتراض ابن مالك على مذهب القائلين بأنها تخلص المضارع للحال:**

وقد اعترض ابن مالك على رأى النحاة القائلين بأن اللام تخلص المضارع للحال بقول تعالى: «وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة» وبقوله عز وجل: « إنى ليحزننى أن تذهبوا به »[٣] فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره.

وقد أجاب ابن هشام فى «المغنى» عن اعتراض ابن مالك، فقال: «إن الحكم واقع فى ذلك اليوم لامحالة، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، والتقدير فى الآية الثانية قصد أن تذهبوا، والقصد حال»[٤].

---

(١) النحل : ١٢٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٢٦/٩ مكتبة المتنبى بالقاهرة.

(٣) يوسف : ١٣.

(٤) المغنى لابن هشام: ٢٢٨/١ تحقيق الشيخ محى الدين عبد الحميد.

ثالثاً : حركة لام الابتداء:

يرى ابن يعيش وغيره أن حركتها الفتح، وذلك مقتضى القياس فيها، وفى كل ماجاء على حرف يبتدأ به ، إذ الساكن لايمكن الابتداء به ، فوجب تحريكه ضرورة جواز الابتداء به ، واختيرت الفتحة؛ لأنها أخف الحركات، وبها نصل إلى هذا الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ماهو أثقل منها (١).

تأخير اللام إلى خبر إن المكسورة:

أجاز النحاة دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة المفرد والجملة، والمفرد قد يكون اسماً ، كقوله تعالى: «إن ربى (٢) لسميع الدعاء» وقوله عز وجل: « وإن الله لهادى الذين آمنوا » (٣) فـ «سميع ، وهادى» اسمان مفردان وقد دخلت عليهما لام الابتداء ، وهما خبران لإن المكسورة الهمزة.

وقد يكون ظرفا أو جاراً ومجروراً ، كقوله تعالى: « وإنك لعلى خلق عظيم» وقولك: «إن محمداً لعندك» فالجار والمجرور «على خلق» فى الآية خبر لإن المكسورة وقد دخلت عليه لام الابتداء، وكذا الظرف «عندك» فى المثال ، ويقدر تعلق الظرف والجار و والمجرور بمستقر لا باستقر ، كما قدر إذا وقع صلة للذى ياستقر، كما قدر إذا وقع صلة للذى باستقر لابمستقر والجملة الواقعة خبراً لإن قد تكون اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، كقولك:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٩/٢٥.

(٢) إبراهيم : ٣٩.

(٣) الحج : ٥٤.

«إن القرآن الكريم للفظه معجز» فـ«للفظه» مبتدأ ، و «معجز» خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر لإن وقد دخلت عليها لام الابتداء.

وقد تكون جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل، فإن كانت والحالة هكذا فلا يخلو الفعل من أن يكون مضارعاً أو ماضياً، فأن كان مضارعاً دخلت عليه لام الابتداء؛ لمضارعته الاسم ، تقول: «إن المؤمن ليخرج زكاة ماله» كما تقول: «لمخرج».

وإن كان الفعل ماضياً جامداً فقد جوز أبو الحسن الأخفش دخول لام الابتداء عليه ، كقولك : «إن خالداً لعسى أن يفهم» وقولك : «إن محمداً لنعم الرسول وإن أبا لهب لبئس العم» فعسى ونعم وبئس أفعال ماضية جامدة غير متصرفة والجملة الفعلية فيها وقعت خبراً لإن المكسورة، وقد دخلت عليها لام الابتداء وحجة الاخفش فيما ذهب إليه : أن الفعل الجامد يشبه الاسم فجاز دخول لام الابتداء عليه.

وقد منع الجمهور دخول لام الابتداء على الماضى الجامد؛ لإنه لامضارعة بينه[1] وبين الاسم. وإن كان الفعل ماضياً متصرفاً مقروناً بقد فقد أجاز الجمهور دخول لام الابتداء عليه ، كقولك : «إن ربك لقد غفر لمن وقف بعرفه».

---

(١) المغنى لابن هشام : ٢٢٨/١.

ووجه الجمهور فى ذلك: أن قد تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالف فى ذلك بعض النحاة فزعموا أن «لقد غفر» جواب لقسم مقدر وإذا كان الفعل ماضياً متصرفاً مجرداً عن «قد» أجاز الكسائى وهشام دخول لام الابتداء عليه ولكن على إضمار «قد» وقد منع ذلك الجمهور واللام عندهم للقسم[١].

موضع اللام فى التراكيب المتقدمة:

مقتضى القياس أن تتقدم اللام على «إن» فتقول: «لإن زيداً منطلق»، وإنما كرهوا الجمع بين اللام وإن؛ لأنهما بمعنى واحد، وهو التأكيد، والعرب يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، والقياس أيضا أن تنقل عن صدر الكلام إلى الاسم؛ لأنه أقرب إليه من الخبر، إلا أنه لما كان الاسم يلى «إن» كرهوا أن يدخلوها على الاسم كراهية للجمع بين حرفى تأكيد فزحلقوا اللام إلى الخبر ليحسن الكلام ويعتدل؛ وذلك لأن هذه الحروف إنما أتى بها نائبة عن الأفعال اختصاراً ، والجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض[٢].

لم وجب تقديم اللام على إن ؟

وإنما وجب تقديم اللام على إن لأمرين :

---

(١) المرجع السابق : ٢٨٨/١.

(٢) اللام ومواقعها فى القرآن الكريم ص ٥٧٧ رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة للباحث / عبد اللطيف داود، الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٢١٠/١ تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد.

أحدهما: أن «إن» عاملة، واللام غير عاملة، فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها؛ لأن «إن» لاتلى الحروف، لاسيما إن كان ذلك الحرف مما يختص بالاسم من العوامل، ويصرفه إلى الابتداء[1].

الثانى: أن العرب قد نطقت بهذا نطقاً، وذلك مع إبدال الهمزة هاء كقولك: «لهنك قائم» والمراد: لأنك قائمك لكنهم لما أبدلوا من الهمزة هاء زال لفظ إن، وصارت كأنها حرف آخر، فجاز الجمع بينهما، قال الشاعر:

ألا ياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على وسيم

وقول الآخر:

لهنك من عبسية لوسيمة علي هنوات كاذب من يقولها

وذهب الكسائى وبعض النحاة إلى أن أصل «لهنك» لاه إنك، أى: والله إنك على نحو ماجاء فى قول ذى الاصبع العدوانى:

لاه ابن عمك لأفضلت فى حسب عنى ولا أنت ديانى فتحزونى

أى: لله ابن عمك، ثم حذفت الألف والهمزة من «إن» فصار: «لهنك» وقد رجح أبو على الفارسى هذا الرأى، ويرى ابن جنى أن هذا التخريج فيه تعسف ويرى الفراء: أن أصله: « والله إنك» فحذفت الواو وإحدى اللامين من «والله» وحذفت الهمزة من «إن».

والحق أن هذا الرأى ضعيف وفيه تعسف أكثر من الثانى، والصواب هو الأول وقد ورد كثيراً فى شعر العرب المحتج بكلامهم

---

(١) شرح المفصل: ٩/٢٦.

كالبيتين السابقين، وكقول خداش بن زهير العامرى :

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارماً

لعاقبة قتلى خزيمة والخفر

**أيهما أولى بالتأخير إلى الخبر اللام أو إن ؟**

يرى النحاة أن الغرض من تأخير اللام إلى الخبر هو الفصل بين «إن» واللام؛ لأنهما بمعنى واحد وهو التوكيد ، ولم يجوز النحاة الجمع بينهما ، وكان تأخير اللام أولى لأن : «إن» عاملة فى اسمها فلا تدخل إلا عليه ، فلو أخرت «إن» إلى الخبر، والخبر قد يكون اسماً ، وجملة ، فكان يؤدى إلى إبطال عملها؛ لأن العامل ينبغى أن يكون له اختصاص بالمعمول، وليس كذلك اللام، لأنها غير عاملة، فيجوز دخولها على الاسم، والفعل والجملة ، فمن دخولها على الاسم كقولك: «إن محمدا لأسد» وعلى الفعل كقولك : «إن خالدا ليكتب» وعلى الجملة الاسمية كقولك: «أن زيداً لأبوه قائم» وعلى الجملة الفعلية كقولك : «إن بكرا لقد قام أبوه».

فإننا لو تكلفنا نصب الاسم فى الأمثلة السابقة وقد أخرت عنه «إن» لأعملت إن فيما قبلها ، وإن التى تفيد التوكيد لاتعمل إلا فيما بعدها (١).

---

(١) الخصائص لابن جنى : ٣١٥/١ بتحقيق محمد على النجار ، طبعه الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م الطبعة الثالثة.

إن اللام لو تقـدمت وتأخـرت «إن» لـم يجـز أن تنصب «إن» اسمها الذى من عادتها نصبه من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه، وحمت من العوامل جانبه، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول: «لزيد إن قائم» ولم يكن إلى نصب «زيد» وفيه لام الابتداء سبيل [١].

**لم دخلت لام الابتداء فى خبر إن دون سائر أخواتها؟**

أجاز النحاة دخول لام الابتداء فى خبر إن المكسورة؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر محققة له غير مزيلة لمعناه، فجاز دخولها على خبر إن لما لم يغير معنى الابتداء ولم تدخل على سائر أخواتها؛ لأنها تغير معنى الابتداء ، لما تدخل عليه من المعانى فكأن للتشبيه، وليت للتمنى، ولعل للترجى ، وأيضا لام الابتداء أخت لإن فى المعنى من جهتين:

**الجهة الأولى:** أن «إن» تكون جواباً للقسم ، واللام يتلقى بها القسم [٢].

**الجهة الثانية :** أن «إن» للتأكيد فلما اشتركا فيما ذكرنا ساغ الجمع بينهما، لاتفاق معنيهما، وإنما جاز الجمع بينهما مبالغة فى إرادة التوكيد، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قائم» فقد أخبرت بأنه قائم لاغير، وإذا قلت : «إن زيداً قائم» فقد أخبرت عنه بالقيام مؤكداً، كأنه فى حكم المكرر، نحو قولك: «زيد قائم، زيد قائم» فإذا أتيت باللام كان كالمكرر ثلاثا ، فحصلوا على ماأرادوا من المبالغة فى التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخير اللام إلى الخبر.

---

(١) المرجع السابق : ٣١٥/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٦٤/٨ .

## المسألة الثامنة: «زيادة اللام فى لا أبالك»

أجاز النحاة فى الاسم المنفى بلا إذا كان بعده لام الإضافة نحو قولك: «لا غلام لك ، ولاناصر لزيد» وجهان هما:

١= أن يبنى الاسم مع لا النافية ، ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه، وتكون اللام فى موضع الخبر، أو فى موضع الصفة والخبر محذوف وهذا الوجه هو الأصل والقياس.

٢= أن يكون مضافاً إلى مابعد اللام ، وتكون اللام مقحمة زائدة، ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك: «لاغلام رجل عندك» ويكون المنفى معربا غير مبنى منفصلاً من «لا» والنافى، وليسا كالشيئ الواحد، فعلى هذا تقول على الوجه الأول «لا أب لك ولا أخ لعمر» فيكون الاسم المنفى مبنياً مع النافى، ويكون الجار والمجرور «لك، ولعمر» فى موضع الخبر ، أو فى موضع الصفة والخبر محذوف، فإذا أعربناه صفة جاز أن يكون محله نصباً على اللفظ ، وجاز أن يكون محله رفعاً على الموضع، ويجوز أن الجار والمجرور بياناً لاصفة ولاخبراً على تقدير: أعنى، قال الشاعر:

**أبى الإسلام لا أب لى سواه  إذا افتخروا بقيس أو تميم**[1]

الشاهد فيه :«لا أب» حيث بنى على الفتح وركب النافى والمنفى، وجعلا كالشئ الواحد، ويجوز لك أن تقول على الوجه الثانى:

---

(١) البيت لنهار بن توسعة ، من الوافر . وهو من شواهد سيبويه : ٣٤٨/١ ، وابن يعيش : ١٠٤/٢ والهمع : ١٤٥/١.

«لا أبالك ، ولا أخا لزيد» قال الشاعر:

**ياتيم تيم عدى لا أبالكم  لايلقينكم فى سوأة عمر**(١)

فبكون لفظ الاسم بعد «لا» كلفظ الاسم المضاف، ولا عامله فيه غير مبنية معه كأنك أضفت الاسم المنفى إلى المجرور، فقلت: «لا أباك» ولا أخاك» والحق أن هذا تمثيل ولايتكلم به ، وربما جاء هذا فى الشعر، قال الشاعر.

**وقد مات شماخ ومات مزرد  وأى كريم لاأباك مخلد**(٢)

وقال الآخر :

**أبا الموت الذى لابد أنى  ملاق لا أباك تخوفينى**(٣)

---

(١) البيت : لجرير من عطية الخطفى، وهو من البسيط ، وهو من شواهد! سيبويه ٤١٤/١، والخصائص: ٣٤٥/١، والأصول لابن السراج: ٤١٨/١، وابن يعيش : ١٠٥/٢ ، والخزانة : ٣٥٩/١ ، والهمع : ١٢٣/٢، ورصف المبانى للمالقى : ص٢٤٥ ، الكامل للمبرد : ١٣٧/٢، ديوان جرير : ص٢٨٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدرامى ، وهو من شواهد سيبويه : ٣٤٦/١ المقتضب للمبرد:٢٧٥/٤، والرضى على الكافية:٢٦٥/١، الخزانة : ١١٦/٢ اللسان : مادة «أبى» ابن يعيش : ١٠٥/٢، الكامل : ١٣٨/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبى حية النميرى، وهو من شواهد: الخصائص ٢٤٥/١ ، الكامل : ١٣٨/٢، ابن يعيش : ١٠٥/٢ الأصول فى النحو لابن السراج: ٧٥/١ ، المقتضب: ٣٧٥/٤، الخزانة: ١١٦/٢، التصريح : ٤٦/٢ ، الهمع : ١٤٥/١ ، اللسان مادة «أبي».

ثم دخلت اللام لتأكيد الإضافة، كما كانت كذلك فى قول الشاعر:

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد

يابؤس للحرب ضراراً لأقوام[1]

الا أن النية فى هذه الإضافة التنوين والإنفصال، ولايتعرف المنفى بالإضافة كما كان كذلك فى قولك: «ولامثل زيد عندك» ولذلك عملت لافيه والحق أن إقحام اللام جاء شاذاً على غير قياس، كما أن الملامح والمذاكير وكذلك، ألا ترى أن الواحد من الملامح لمحمة، والواحد من المذاكير ذكر ولايجمع واحد من البناءين على «مفاعل، ومفاعيل» وإنما جاء فى هذين الاسمين شاذا، كأنه جمع «ملحمة ومذكار» جاء الجمع على مالم يستعمل، كما جاء «لا أبالك» على إرادة الإضافة، وإن لم يكن الإضافة مستعملة إلا على ندرة وضرورة، والغرض بقولك:«لا أبالك» الإضافة، وأن التقدير: «لاأباك» وإن كانت اللام فاصلة فى اللفظ، يدل على ذلك ثبوت الألف فى الأب فى قولك:«لا أبالك» ولو كان الأب منفصلاً غير مضاف لكان ناقصاً محذوف اللام، كما تقول:«هذا أب، ورأيت أبا، ومررت بأب» ولايستعمل تاماً إلا فى حال الإضافة كقولك: « هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك».

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذيبانى، انظر الديوان ص٧١، الخصائص ١٠٦/٣، ابن يعيش: ٦٨/٣، الخزانة: ٢٨٥/١، الهمع: ١٧٣/١.

**سر إقحام اللام دون غيرها من حروف الإضافة:**

وإنما أقحمت اللام دون غيرها من حروف الإضافة لما فيها من تأكيد الإضافة إذ الإضافة هنا بمعنى اللام، وإن لم تكن موجودة، فإذا قلت: «هذا أبو زيد» فتقديره: أب لزيد، فإذا أتيت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير مغير له. ألا ترى أن معنى الملك والاختصاص مفهوم منها فى حال عدم اللام، كما يفهم عند وجودها، فلا فرق بين قولك: «غلام زيد وغلام لزيد» فلذلك لم يقولوا: «لا أبا فيها» ولم يقحموا غير اللام؛ لأنها لاتؤكد الإضافة كما تؤكدها اللام، فزيادة اللام فى قولك: لا أبالك» أفاد أمرين:

**أحدهما** = تأكيد الإضافة.

**الثانى** = لفظ التنكير، لفصلها بين المضاف والمضاف إليه، فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف فى الأب، ومن جهة تهيئة الاسم لعمل لا فيه يعتد بها.

**الفرق بين المنفى فى الوجهين السابقين:**

الاسم المنفى فى الوجه الأول مبنى، وفى الثانى معرب، فإذا قلت: «لا أب لك» من غير ألف كان الأب مبنياً مع لا، ويكون الجار والمجرور فى موضع الصفة والخبر محذوف، أو يكون فى موضع الخبر.

وإذا قلت: «لاأبالك» كان معرباً منصوباً؛ لأنه مضاف إلى مابعد اللام، فالاسم بعد اللام مخفوض بإضافة المنفى إليه لا باللام، ولايتعلق اللام هنا بشئ، وفى الأول تتعلق بمحذوف[1].

---

(١) شرح المفصل: ٢/١٠٤ : ١٠٥ ، ١٠٦.

قال الشيخ الصبان: «ودخل فى المضاف مافصل باللام الزائدة من المضاف إليه نحو: «لا أبا لك ، ولا أخا لك» بناء على مذهب سيبويه والجمهور : أن مدخل لامضاف حقيقة إلى المجرور باللام الزائدة، لئلا تدخل لا على ماظاهره التعريف، والخبر محذوف ، والإضافة هنا غير محضة، فهى مثل: «مثلك» لأنه لم يقصد نفى أب معين مثلاً ، بل هو دعاء بعدم الأب.

والإضافة غير المحضة ليست محصورة فى إضافة الوصف العامل إلى معموله، فلم تعمل لا فى معرفة ، ولو سلم أن الاسم معرفة ، فهو نكرة صورة، ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الإضافة عند العرب شذوذاً ، نحو : لا أباك».

وأوله جماعة كالفارس وابن الطراوة ، واختاره السيوطى بأن مدخول لامفرد لكنه جاء : «أباك ، وأخاك» على لغة القصر.

وحذف تنونيه للبناء ، واللام ومجرورها خبر ، وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لايكون غير اللام، وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام ، إذ لاوجه لمنع: لا أبا فيها أو عليها على لغة القصر، ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة ، وجعل الاسم شبيهها بالمضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف، وجعل حذف التنوين للشبه به.

ثم ذكر الشيخ الصبان أن اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو قولك : «لا أبالك» فإنه جائز بدون شذوذ مع أنها مضافة إلى الضمير، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب سيبويه والخليل والجمهور.

وقد يجاب : أنها نكرة صورة ، فقد حصل الشرط، وهذا المذهب قد ضعفه ابن مالك بأمور منها:

١= قولهم: «لا أبالى، ولا أخالى» فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا : «لا أب لى ، ولا أخ لى» بكسر الباء والخاء إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديراً ، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير:

وقد أجاب أبو حيان: بأنهم لم يقولوا ذلك ؛ لأن العامل فى الضمير من نحو «لاأبالك» الجر هو اللام لا الإضافة ؛ لأن اللام مجاورة له ، فهمى أحق بالعمل ، ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل، وإذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لأجل الياء، لأنه لم يباشر أخر الأب والأخ بالإضافة حتى يلزم كسره.

فإن قلت : إذا كان الاسم من قوله : «لاأبالك» مضافاً لما بعده، فكيف ساغ لا أبالك» ولا أخالك» بإثبات الألف والأب والأخ، إذا أضيفا إلى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفه.

والجواب: أن المانع من ردها، إذا قلت: «أبى» ثقل التصعيف لأجل الإدغام فى ياء المتكلم ، ألا ترى أنك لو رددتها وهى الواو لكسرتها، لأجل ياء المتكلم، وللزم أن تتبع حركة العين حركة اللام، فتقول: أبوى ثم تسكن الواو ، وتقلبها ياء، فتقول: «أبى» فلو فصلت بين الألف، وياء المتكلم أمن التضعيف المستثقل ، فأعادوا اللام المحذوفة ، كما يعيدونها فى الإضافة إلى غير ياء المتكلم، نقل من كلام من ذهب إلى أن : لا أبالك» وشبهه بالأسماء المضافة.

ومذهب ابن مالك أن هذه الأسماء المفردة ليست بمضافة ، والمجرور باللام فى موضع الصفة لها، فتتعلق بمحذوف ، وشبه غير

المضـــاف بالمضـــاف فى نزع التنوين من المفـــرد والنون من المثنى والمجموع على حده »[١].

فـابن هشـام وغـيـره من النحـاة يرون أن اللام فى قـولك: «لا أبالك» زائدة مـقـحـمـة بين المضـاف والمضـاف إليـه لتـأكـيـد مـعنى الإضافة، وهى معتد بها من وجه دون وجه، فأما وجه الاعتداد بها: فـلأن اسم لا النافـيـة لايضـاف إلى مـعـرفـة ، فـاللام مـزيلة لصـورة الإضافة.

وأما وجه عدم الاعتداد بها: فهو أن ماقبلها معرب بالألف ، وإنما يعرب إذا كان مضافاً أو شبهه، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور فـزيادة اللام هنا أصلحت مـا فـسـد عند النحـاة وهو دخـول لا على مـاظاهره التـعـريف، وهو مـا أشـار إليـه السـيـوطى فى الأشـبـاه والنظائر[٢].

فـاللام زائدة بين المضـاف والمضـاف إليـه، والجـار والمجـرور فى موضع الخبر أو فى موضع الصفة والخبر محذوف فإذا أعرب صفة جاز أن يكون مـحله نصبـاً على اللفظ، وجـاز أن يكون مـحله رفـعـاً على الموضع.

ويجوز أن الجار والمجرور بياناً لاصفة ولاخبراً على تقدير[٣]: أعنى.

---

(١) يس التصريح: ٢٣٦/١.

(٢) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى : ٨١/١.

(٣) شرح المفصل : ١٠٥/٢.

## المسألة التاسعة: «تسكين لام الفعل الماضى إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة»

يرى ابن جنى أن الفعل الماضى تسكن لامه عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة، نحو «ضربت، ضربن، ضربنا» ثم أوضح العلة فى ذلك : أن العرب قد أجرت الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل، فكرهوا اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهذا لايوجد له نظير فى الواحد، فسكنوا لام الفعل، ثم صرح بأن تسكين لام الفعل فى الأمثلة السابقة لإصلاح اللفظ.

ثم خرج أيضا بأن الفعل الماضى لايسكن آخره عند اتصاله بضمير المفعول نحو :« ضربك ، وضربه» ثم ذكر أن العلة فى هذا: هى أن ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل[1].

## المسألة العاشرة: «تقديم المفعول على الفاء فى قولك : «زيداً فاضرب»

يرى سيبويه وبعض النحاة أن الفاء فى نحو قولك: «زيداً فاضرب، والقرآن الكريم فاحفظ والسنة النبوية فافهم» عاطفة، وقد عطفت جملة على جملة ، إذ الأصل عند هؤلاء: تنبه فاضرب زيداً، وتنبه فاحفظ القرآن الكريم ، ومن ذلك قوله تعالى: «بل الله فاعبد

---

(١) الخصائص : ٣٢١/١.
شرح ابن يعيش : ٤/٧.
حاشية الصبان : ٥٨/٢.

وكن من الشاكرين»[١] فالأصل فى هذه الآية أيضا ، تنبه فاعبد الله، ثم حذف الفعل «تنبه» اختصاراً ، واستنكروا الابتداء بالفاء ، ومن شأنها التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه، فقدموا المفعول على الفاء فصارت الفاء متوسطة لفظاً، دالة على أن ثم محذوفاً اقتضى وجودها ، لتعطف عليه مابعدها ، ويضاف إلى هذه الغاية فى التقديم فائدة الحصر. فتقديم المفعول: «الله» على الفاء لإصلاح اللفظ، لئلا تقع الفاء صدراً كما قال جميع النحاة فى الفاء من نحو قولك :«أما زيداً فاضرب» إذ الأصل فى هذه المثال ونحوه: مهما يكن من شيئ فاضرب زيداً[٢].

ويرى الزمخشرى والزجاج وبعض النحاة: أنها جزائية، فى جواب شرط مقدر، كأنه قيل: إن كنت عابداً أو عاقلا فاعبدا الله، فحذف الشرط ، وجعل تقديم المفعول عوضاً عنه، وقد أنكر أبو حيان وابن هشام كون التقديم عوضاً عن الشرط، وقد حكما عليه بالبعد[٣].

ويرى الفراء والكسائى والفارسى والأخفش: أنها زائدة بين المؤكد والمؤكد، والاسم الجليل منصوب بفعل محذوف، والتقدير: الله أعبد أعبده، وقدر مؤخراً ليفيد الحصر[٤].

---

(١) الزمر : ٦٦.

(٢) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى: ٨٠/١ ، والمغنى لابن هشام: ١٦٦/١، وابن يعيش : ٩٥/٨.

(٣) روح المعانى : ٢٤/٢٤.

(٤) الكشاف : ٤٠٨/٣١.

هذا ماذكره النحاة فى توجيه تقديم المفعول فى المثال السابق، ونحن نرى أن كونها عاطفة هو الأرجح، ولذلك اقتصر عليه سيبويه، ونرى كما ذهب الزجاج ومن معه؛ أنها جزائية ، لظهور التعليق فى الجملة وإن كان فيه مخالفة تقديم المفعول عليها.

## المسألة الحادية عشرة: «رفع أحد الاسمين فى الاستثناء المفرغ

قال ابن يعيش: «إذا قلت: ما أتانى إلا زيد إلا عمراً ، أو إلا زيداً إلا عمرو» فلابد من رفع أحدهما ونصب الآخر، ولايجوز رفعهما جميعاً ولانصبهما ،وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته مايستحقه، وذلك أن المستثنى منه محذوف، والتقدير: ما أتانى أحد إلا زيداً إلا عمراً، لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغاً بلا فاعل، ولايجوز إخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل، ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجز رفع الآخر؛ لأن المرفوع بعد إلا إنما يرفع على أحد وجهين :

أحدهما: إما أن يرفع بالفعل الذى قبله إذا فرغ الفعل.

الثانى: إما أن يرفع؛ لأنه بدل من مرفوع قبله ، ولايسوغ هنا وجه من الوجهين المذكورين؛ لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له، ولا يكون بدلاً ؛ لأن الثانى ليس الأول، ولابعضا له، ولا مشتملاً عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثانى مانفى من الأول فيبدل منه، وإنما المعنى: على أنهما يدخلا فى نفى الإتيان[1].

---

(١) ابن يعيش : ٢/٩٢.

حاشية الصبان : ٢/١٥٢.

## المسألة الثانية عشرة: «اعتماد اسم الفاعل الواقع مبتدأ على استفهام أو نفى»

المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، كقولك: «الله ربنا، ومحمد نبينا» ومبتدأ له مرفوع يغنى عن الخبر، كقولك: «أقائم الزيدان» وأعائد المسافران».

وقد اشترط البصريون فى النوع الثانى أن يكون معتمداً على نفى أو استفهام أو غيرهما سواء كان الاستفهام بالحرف «الهمزة» كما فى المثالين السابقين، أو كان الاستفهام بالاسم، كقولك: «كيف جالس الزيدان» ومن مكرم الزيدان» فالزيدان فاعل لـ «جالس» ومكرم وقد اعتمد المبتدأ «جالس، ومكرم» على الاستفهام بالاسم «كيف» الواقعة حالاً من الزيدان ، و «من» فى المثال الثانى اسم استفهام، ويعرب مفعولاً لـ «مكرم».

وسواء كان النفى بالحرف، كقولك: «ماعائد المسافران» أو بالاسم نحو «غير قائم الزيدان» وإذا نظرنا إلى هذا المثال الأخير وجدنا الوصف ليس مبتدأ ،و وإنما المبتدأ هو كلمة «غير» المضافة إلى الوصف «قائم» وفاعل الوصف «الزيدان» ، وقد أغنى مرفوع الوصف عن خبرها، والذى سهل ذلك هو كون المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد؛ ولأن «غير قائم» فى قوة «ماقائم» ، ومن شواهد الاعتماد على النفى قول الشاعر:

خليلى ماواف بعهدى أنتمـــا
إذا لم تكونا لى على من أقاطع[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو من شواهد الأشمونى: ١٩١/١، التصريح : ١٥٧/١، الهمع ٩٤/١، وشذور الذهب١٨٠، وابن الناظم ص١٠٦.

فأنتما فاعل لـ«واف» ساد مسد خبره ، وقد اعتمد الوصف «واف» على النفى بالحرف «ما» ولايجوز إعراب «أنتما» مبتدأ مؤخراً ، و «واف» خبراً مقدماً لعدم التطابق بين المبتدأ والخبر، ومن شواهد الاعتماد على النفى بالاسم قول الشاعر:

غير لاه عداك فاطرح اللهـ  و و لاتغترر بعارض سلم

فغير مبتدأ ، ولاه مضاف إليه ، وعدا فاعل للاه ساد مسد الخبر، والذى سهل ذلك كون المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد، ولان ذلك فى قوه: «مالاه»[1].

واعتماد الوصف على نفى أو استفهام هو مذهب البصريين كما تقدم - ولم يشترط الكوفيون والأخفش هذا الشرط، فأجازوا وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام، فعلى مذهبهم يجوز لك أن تقول «قائم الزيدان» ويعرب الوصف مبتدأ ، والزيدان فاعل له ساد مسد خبره.

والحق إننى لم أعثر للكوفيين والأخفش على دليل يصحح ماذهبوا إليه، إلا ما استدلوا به من قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا  مقالة لهى إذا الطير مرت

حيث قالوا إن : «خبير» مبتدأ ، وهو غير معتمد على شئ ، و«بنو» فاعل له ساد مسد خبره.

ويرى البصريون: أن هذا البيت لاينهض دليلاً للكوفيين والأخفش، وذلك لأن «خبير» يعرب خبراً مقدماً ،و«بنو» مبتدأ مؤخراً،

---

(١) الأشمونى : ١/١٩١.

وليس للكوفيين أن يعترضوا بلزوم الإخبار بالمفرد «خبير» عن الجمع «بنو» لأن «خبير» على وزن «فعيل» وهو موازن للمصدر ، والمصدر يخبر به عن الواحد وغيره بلفظ الواحد المذكر، فكذلك ما وازنه، وقد ورد نظير هذا فى قوله تعالى: «والملائكة بعد ذلك ظهير» ، وفى الشاعر:

**هن صديق للذى لم يشب**

فقد أخبر «بظهير» وهو بلفظ المفرد عن الجمع «ملائكه» وأخبر بصديق وهو بلفظ المفرد عن الجمع «هن» وفعيل تستعمله العرب كثيراً فى معنى الجماعة كما هنا، وكما فى قوله تعالى: «وحسن أولئك رفيقا» وقوله تعالى: «خلصوا نجياً».

ومذهب ابن مالك : جواز الابتداء بالوصف من غير اعتماد على نفى أو استفهام بقبح، وقد صرح بهذا فى «التسهيل» وفى الألفية يرى جواز ذلك بقلة حيث قال:

**وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد**

قال الأشمونى: ى وهو قليل جداً، خلافاً للكوفيين والأخفش، ولاحجة لهم فى البيت:

**خبير بنو لهب فلا تل ملغيا  وقاله لهبى إذا الطير مرت**

والحق إن كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو جمعاً، كقولك: «أقائم الزيدان» «أعائد المسافرون» بتعين فى هذه الحالة إعراب الوصف مبتدأ وإعراب المرفوع بعده فاعلاً ساداً مسد خبره، ولايجوز إعرابه خبراً مقدماً، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً ، لما يلزم عليه من عدم التطابق بين المبتدأ والخبر لكون الخبر مفرداً ، والمبتدأ مثنى أو جمعاً ، والتطابق بينهما واجب.

فقولنا: «أقائم الزيدان» هذا المثال قد أفاد نظرنا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان» فالكلام هنا تام؛ لأنه فعل وفاعل، و«قائم» اسم فاعل من جهة اللفظ، فقالوا فى إعرابه أقائم» مبتدأ ، «الزيدان» مرتفع به ، وقد سد مسد خبره، من حيث إن الكلام تم به، ولم يكن ثمة خبر محذوف على الحقيقة.

ولو قلت «قائم الزيدان» لم يجز عند أكثر النحاة، وقد أجازه ابن السراج والكوفيون والأخفش؛ لتضمنه معنى الفعل، وإن كان فيه قبح، كما هو رأى ابن مالك فى «التسهيل» وسر القبح فيه أن اسم الفاعل لايعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ ، كقولك: «محمد ضارب أخوه» أو ذى حال كقولك : « هذا بكر ضارباً أخوه» أو على استفهام، كقولك: «أقائم الزيدان» أو تقى كقولك: « ما قائم الزيدان» بخلاف الفعل فإنه يعمل معتمداً وغير معتمد (١).

فاعتماد الوصف على النفى أو الاستفهام أصلح مافسد عند البصريين، وهو عمله غير معتمد على شئ ، هكذا صرح بذلك ابن يعيش وغيره من النحاة ويرى أستاذنا الدكتور/ سعد عرفه: أن الوصف عندما ابتدئ به عند مخالفته لمرفوعه كان لابد من إعرابه مبتدأ، والمبتدأ يحتاج إلى خبر، ولكونه وصفا عاملاً احتاج إلى مرفوع ، ولما كان احتياج الوصف إلى المرفوع أكثر من احتياجه إلى الخبر كان المرفوع بعده فاعلاً أو نائباً عن الفاعل ساداً مسد الخبر، ولذلك رجح مذهب الكوفيين فى إعراب الوصف مبتدأ دون الاعتماد.

---

(١) ابن يعيش : ٩٦/١ ، الأصول فى النحو لابن السراج ٦٧/١.

## المسألة الثالثة عشر: «زيادة الباء فى فاعل أفعل التعجب»

قال ابن هشام: ومن معانى الباء التوكيد، وهى الزائدة، وزيادتها فى ستة مواضع أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه واجبة وغالبة، وضرورة، فالواجبة فى نحو قولك: «احسن بزيد» فى قولى الجمهور أن الأصل: « أحسن زيد » بمعنى صار ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ ويعلل الشيخ الدسوقى والأمير لهذا فيقولان لئلا يلزم بحسب الصورة رفع الأمر الظاهر، فأتى بالباء ليكون «زيد» صورته صورة الفضلة[1].

الإعراب: احسن فعل ماض مبنى على فتح منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل تغيير الصيغة ، «بزيد» الباء زائدة فى الفاعل وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، قال الشيخ الأمير : «الزوائد تفيد معان آخر غير التوكيد كتحسين اللفظ» فاحسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر ، وإنما هو تعجب.

والدليل على أنه ليس بأمر : أنه يكون فى المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو قولك : «يازيد أحسن بيكر، ويازيدان أحسن ببكر ، ويازيدون احسن ببكر ، وياهند احسن ببكر ، وياهندات احسن ببكر» فيكون كله بلفظ واحد، ولو كان فعل أمر لكان يظهر فيه علامة التثنية والجمع والتأنيث، نحو: إحسنا ،

---

(١) حاشية الدسوقى: ١/١١٣، ١١٤، حاشية الصبان: ١/٩٩.

وإحسنوا ، واحسنى ، واحسن ، فلما لم يظهر دل ذلك على أنه ليس للأمر وإنما هو للتعجب(١).

قال ابن عصفور :«زيدت الباء فى فاعل أفعل به فى التعجب، ولزمت حتى صار الفاعل كلفظ المجرور، فى نحو قولك: «امرر بزيد» إصلاحا للفظ من جهة أن أفعل فى هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام، والأمر بغير اللام لايقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً ، كقولك: «اضرب زيدا».

أو مجروراً، نحو :«احسن بزيد» فزادوا الباء، والتزموا زيادتها حتى تكون فى اللفظ بمنزلة «امرر بزيد»(٢) ويرجح أستاذنا الدكتور/ سعد عرفة: رأى الكوفيين فى جعل «احسن» أمر لفظاً ومعنى، ويرى أن الأمر هنا للتعجب ، كما يفيد الدعاء والالتماس، والمعنى عنده: تعجب من حسن زيد.

## المسألة الرابعة عشرة:«التوصل باسم الموصول لوصف المعرفة بالجملة»

اختلف النحاة فى الألف واللام فى «الذى والتى» وتثنيتهما وجمعها، فذهب بعضهم إلى أنها زائدة للتعريف على حدها فى الرجل

---

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن : ١٢٦/٢.
شرح جمل الزجاجى : لابن هشام تحقيق الدكتور/ على محسن عيسى، ص١٨٦ طبعه/ عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى : ٨٠/١.

والغلام؛ لأنها معارف، والألف واللام معرفان، فكان إفادة التعريف بهما.

والذى عليه المحققون: أنهما زائدتان، والمراد بهما لفظ التعريف فقط دون معناه، ويدلك على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران.

**أحدهما:** أن الألف واللام فى الموصولات زيادة لازمة، ولام التعريف لانعرفها جاءت لازمة، بل يجوز اسقاطها، نحو: «الرجل والغلام» ورجل، وغلان.

ولم نجدهم قالوا: لدى كما قالوا: «غلام» فلما خالفت ماعليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف، كمات يزاد غيرها من الحروف.

**الثانى:** أنا نجد كثيراً من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام، وهى مع ذلك معرفة نحو: «من، ما، أى» كقولك: «أكرمت من عندك، وأخذت ما أعطيتنى، لأكرمن أيهم فى الدار» فهذه الأشياء كلها معارف، ولا ألف ولام فيها، كما كانتا فى الذى والتى، وإنما تعرفها بما بعدها من صلاتها، وإذا ثبت أن الصلة معرفة لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرفة أيضا؛ لأن الاسم لايتعرف من جهتين مختلفتين، وإذا ثبت أن الألف واللام لايفيدان هنا التعريف كان زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ»[1].

---

(١) شرح ابن يعيش: ١٤١/٣.

والعلة فى هذا: أن الذى وأخواته مما فيه لام إنما دخلا توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل[1] وذلك أن الجمل نكرات، ألا ترى أنها تجرى أوصافا على النكرات نحو قولك: «مررت برجل أبوه زيد، ونظرت إلى غلام قام أبوه» وصفة النكرة نكرة، ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة: لأن ماتعرف لايستفاد، فلما كانت تجرى أوصافاً على النكرات لتنكرها أرادوا أن يكون فى المعارف مثل ذلك، فلم يسغ أن تقول: «مررت بزيد أبوه كريم» وأنت تريد النعت لزيد؛ لأنه قد تبت أن الجمل نكرات، والنكرة لاتكون وصفاً للمعرفة ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة؛ لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة ليست باسم مفرد، بل تكون جملة اسمية وفعلية، فجاءوا حينئذ بالذى متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صفة للذى، وهو الصفة فى اللفظ، والغرض الجملة، كما جاءوا بأى متوصلين بها إلى نداء مافيه أل، فقالوا: «يا أيها الرجل» والمقصود نداء الرجل، وأى وصلة وكما جاءوا بذى التى بمعنى صاحب متوصلين إلى وصف الأسماء بالأجناس، إلا أن لفظ الذى قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا فى أولها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى.

ونخلص من هذا كله أن الألف واللام فى الذى زائدتان، والمراد بهما لفظ التعريف فقط لامعناه، وأن زيادتهما لازمة، وأن تعريفه بما

---

(١) إملاء مامن به الرحمن للعكبرى: ٧/١.
التصريح: ١٤٠/١.

بعده من صلة؛ وقد ثبت عند النحاة أن الصلة معرفة ، وبناء عليه لم يكن الألف واللام فيما دخلا عليه من الموصولات معرفة أيضاً ؛ لأن الاسم لايتعرف من جهتين مختلفتين ، فزيادة الألف واللام فى الذى إنما هى لضرب من إصلاح اللفظ[١].

وأما مجئ الاسم الموصول فى نحو قولك: «مررت بزيد الذى أبوه كريم» إنما هو وصلة إلى وصف المعرفة «زيد» وأن جملة : «أبوه كريم» نكرة، ولا تنعت المعرفة بالنكرة، فتوصلوا بالذى لوصف المعرفة بالجملة، وأن الجملة صفة للذى ، وهو الصفة فى اللفظ، والغرض الجملة، فالاسم الموصول هنا أصلح مافسد عند النحاة وهو نعت المعرفة بالنكرة .

**المسألة الخامسة عشرة: «توكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه»**

يرى أكثر النحاة أنه لايحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بتوكيد لفظى مرادف له، بأن يكون بضمير منفصل، كقوله تعالى: «قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم[٢]» وقوله عز وجل: «أسكن أنت وزوجك الجنة»[٣] فزوجك

---

(١) شرح ابن يعيش : ١٤١/٣/١.
الخصائص لابن جنى : ٣٢٢/١.
نظرات مفروضة فى أصول المرفوضة ص٩٢ لأستاذنا الدكتور/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، وإملاء مامن به الرحمن : ٧/١.

(٢) الأنبياء : ٥٤.

(٣) الأعراف : ١٩ .

عطف على المستكن فى «اسكن» أو أنه معمول لعامل هو المعطوف، والتقدير: وليسكن، والعطف على الأول من عطف المفردات، وعلى الثانى من عطف الجمل، قال الألوسى فى تفسيره: «عبر بقوله» : «اسكن» لا اسكنا للتنبيه على أنه عليه السلام هو المقصود بالحكم فى جميع الأوامر والنواهى، وهى تبع له ، كما أنها فى الخلقة كذلك؛ ولهذا قال بعض المحققين : « لايصح إبراز زوجك يدون عطف بأن يكون منصوباً على أنه مفعول به»[١].

وأجاز النحاة كذلك العطف على الضمير المرفوع بعد توكيده بتوكيد معنوى ، كقول الشاعر:

زعرتم أجمعون ومن يليكم  برؤتينا وكما الظافرينا[٢]

فأجمعون توكيد معنوى للتاء فى «ذعرتم» ومن عطف على التاء، وأجاز النحاة كذلك العطف على الضمير المرفوع إذا كان هناك فاصل، أى فاصل بين التابع والمتبوع كالهاء فى قوله تعالى: «يدخلونها ومن صلح» [٣] فمن صلح معطوف على الواو فى «يدخلونها» الفاصل الهاء ، وقد يكون الفصل بلا النافية بين العاطف والمعطوف ، فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ،

---

(١) روح المعانى : ٢٣٢/١، ٢٣٣.

(٢) البيت من الوافر ، وهو من شواهد التصريح : ١٥٠/٢ ، وعده السالك للشيخ محى الدين عبد الحميد : ٣٩٠/٣.

(٣) الرعد : ٢٣.

كقوله تعالى: «ما أشركنا ولاأباؤنا» فآباؤنا معطوف على «نا» ولا النافية فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو «آباؤنا».

وقد اجتمع الفصل بالتوكيد ولا النافية بين التابع والمتبوع فى قوله تعالى: «وعلمتم مالم تعلموا أنتم ولا أباؤكم»[١] فأباؤكم معطوف على الواو فى «تعلموا» وفصل بينهما بالتوكيد: «أنتم» وفصل بلا النافية بين الواو و «أباؤكم»[٢] وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل

وحجة النحاة الدين ذهبوا إلى عدم جواز العطف على الضمير المرفوع البارز أو المستتر إلا بعد توكيده: أن هذا الضمير لايخلو إما أن يكون مقدراً فى الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مقدراً فيه نحو: «قام وزيد» فكأنك قد عطفت اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو: «قمت وزيد» فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه، لكان أيضاً بمنزلة عطف الإسم على الفعل وذلك لايجوز[٣].

وقد أجاز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام دون توكيد أو فصل ، كقولك : «قمت وزيد» وقد جاء ذلك فى كلام الله تعالى، كقوله عز وجل: «ذو مرة فاستوى وهو

---

(١) الأنعام : ٩١.

(٢) التصريح : ٢/١٥٠.

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٤٧٧/٢.

بالأفق الأعلى »[١] فعطف «هو» على الضمير المرفوع المستكن فى «استوى» والمعنى ! فاستوى جبريل ومحمد بالأفق فدل على جوازه، ومن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة :

**قلت إذا أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا**[٢]

فعطف «زهر» على الضمير المرفوع فى «أقبلت» بدون توكيد أو فصل وقد خص ذلك البصريون بالضرورة.

وقد وافق ابن مالك فى «التسهيل» الكوفيين فى هذه المسألة، ورجح فى «الألفية» مذهب البصريين.

أما ابن يعيش فقد وافق البصريين فى هذه المسألة فقال: «لما أراد العطف على الضمير فى «اسكن» أكده بضمير منفصل ثم أتى بالمعطوف ، ومثله قوله تعالى : «إنه يراكم هو وقبيله»[٢] أكد الضمير المرفوع فى «يراكم» ثم عطف عليه، ولو قلت: «زيد قام وعمرو» بعطف عمرو على المضمر المستكن فى الفعل لم يجز ولكان قبيحاً ، إلا أن يطول الكلام ويقع فصل فحينئذ يجوز العطف، ويكون طول الكلام ساداً مسد التوكيد . كقوله تعالى: «فأجمعوا أمركم وشركاؤكم»[٣] .

---

(١) النجم : ٦ : ٧.

(٢) البيت من الخفيف، وهو من شواهد: سيبويه : ١/ ٣٩٠ ، الخصائص : ٣٨٦/٢ وابن يعيش : ٧٤/٣ والعينى : ١٦١/٤ ، الأشمونى : ١١٤/٣، وابن عقيل على الألفية : ٢٣٨/٣ ، ملحقات ديوان عمر بن أبى ربيعة : ص٤٩٠.

(٣) الأعراف : ٢٧.

بالرفع فى قراءة بعضهم، فإنه عطف الشركاء على المضمر المرفوع فى «أجمعوا» حين طال الكلام بالمفعول[1].

ثم خرج بيت عمر بن أبى ربيعة على أنه ضرورة شعرية ، وأجاز فى الواو من قوله «وزهر» أن تكون حالية ، والجملة بعدها مبتدأ وخبر فى محل تصب على الحال وابن يعيش يرى أن هناك تفاوتاً فى قبح العطف على الضمير المرفوع المستتر أو البارز بدون توكيد أو فصل ، فقولك : «زيد ذهب وعمرو» أو «قم وعمرو» أقبح من قولك: «قمت وعمرو» لأن الضمير فى «قمت» له صورة ولفظ ، وليس له فى قولك : «قم وعمرو».

وقولك : «قمت وزيد» أقبح من قولك : «قمنا وزيد» لأن الضمير فى «قمت» على حرف واحد فهو بعيد من لفظ الأسماء، والضمير فى قمنا على حرفين فهو أقرب إلى الأسماء.

**سر القبح فى العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل:**

السر فى هذا أن الضمير فاعل، وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل؛ لأن الفاعل لازم للفعل، لابد له منه، ولذلك تغير له الفعل فتقول: «ضربت، وضربنا» فتسكن الباء ، وقد كانت مفتوحة، وكونه متصلاً غير مستقل يؤكد ماذكرناه من شدة اتصاله بالفعل، وربما كان الضمير مسنكناً فى الفعل نحو «قم، اضرب، زيد قام وضرب ونحو ذلك، وإذا كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه قبح العطف عليه، لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل وعطف الاسم على الفعل ممتنع، وإنما كان ممتنعاً من قبل أن المراد من العطف الاشتراك فى تأثير العامل، وعوامل الأفعال لاتعمل فى الأسماء.

---

(١) يونس : ٧١.

وربما كان الفعل مبنياً إما ماضياً أو أمراً فلا يكون له عامل، فلذلك قبح أن تقول: «قمت وزيد» حتى تقول : «قمت أنا وزيد» فتؤكده، فيكون التأكيد منبها على الاسم، ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد . وإن لم يكن فى الحقيقة معطوفاً عليه، إذ لو كان معطوفاً عليه لكان تأكيداً مثله وليس الأمر كذلك ؛ لأن المراد إشراكه فى عمل الفعل لا فى التأكيد..

**وخلاصة القول فى هذه المسألة :**

أن فائدة التوكيد بالضمير المنفصل، أو وقوع الفصل بلا النافية أو الهاء أو طول الكلام بين المعطوف والمعطوف عليه، فائدة لفظية راجعة إلى إصلاح اللفظ وتجسينه ورفع القبح عنه ، وهو ماصرح به النحاة كابن يعيش والرضى والشيخ خالد وابن مالك وغيرهم من النحاة[1].

## المسألة السادسة عشرة: «توكيد الضمير المجرور إذا عطف عليه»

اختلف النحاة فى المسألة على ثلاثة آراء..

**أولاً:** يرى البصريون: أنه لايجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفا كان الخافض أو اسما، سواء أكان مخفوض الاسم مرفوع المحل، كقولك «قيامك» أم منصوبه كقولك: «ضربك» إذا قدرت الكاف مفعولاً به ، أم كان لامحل له من رفع أو نصب نحو «غلامك».

---

(١) شرح المفصل : ٣/٧٦ : ٧٧ ، أوضح المسالك : ٣/ ٣٩٠.
شرح الكافية للرضى : ١/٣١٩ ، الكتاب لسيبويه:٢/٣٧٨ : ٣٧٩ ط/ عبد السلام هارون .

فالحرف نحو قوله تعالى: «فقال لها وللأرض»[١] فالأرض مخفوضة عطفاً على الهاء المخفوضة باللام، وأعيدت اللام مع المعطوف.

والاسم نحو قوله تعالى: «نعبد إلهك وإله أبائك[٢]» فآبائك معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة إله إليها، وأعيد المضاف وهو «إله» مع المعطوف، والأصل فى الآية الأولى: «فقال لها والأرض، ونعبد إلهك وآبائك».

وإنما أعيد الخافض فى الآيتين: لأن الضمير المخفوض كالتنوين فى شدة اللزوم، وكما لايعطف على التنوين لشدة لزومه لايعطف على ما أشبهه.

فالضمير هنا صار عوضاً من التنوين، والدليل على استوائهما قولهم: «ياغلام» فيحذفون الياء التى هى ضمير، كما يحذفون التنوين، وإنما استويا لأمور منها:

١= أنهما يجتمعان فى أنهما على حرف واحد.

٢= أنهما يكملان الاسم الأول.

٣= أنه لايفصل بينهما، ولايصح الوقف على ما اتصلا به دونهما، وليس كذلك الظاهر المجرور، لأنه قد يفصل بالظرف بينهما، كقول الشاعر[٣]:

---

(١) فصلت: ١١.

(٢) البقرة: ١٣٣.

(٣) البيت لعمرو بن قميئة، وهو من السريع.

وهو من شواهد: سيبويه: ٩١/١، ٩٩، الخزانة: ٢٤٧/٢ «ساتيد» جبل ببلاد الروم.

لما رأت ساتيد ما استعبرت  لله در اليوم من لامها[1]

فالمراد: لله در من لامها اليوم، وقال أبو عثمان: «لما صح «مـــر زيد وأنت صح: «مـــررت أنت وزيد، ولما صح: «كلمت زيداً وإياك» صح: كلمتك وزيدا ولما امتنع مررت بزيد وك امتنع مررت بك وزيد».

والعلة فى هذا: أن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، لايصح فى أحدهما إلا ماصح فى الآخر، فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه، فلما لم يصح وأريد ذلك أعيد الخافض، وصار من قبيل عطف الجملة، إذ كان عاملا ومعمولاً[1].

وقد أجاز البصريون: العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض فى الشعر للضرورة من ذلك قول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب[2]

فقد عطف الشاعر: «الإيام» على المضمر المتصل بالباء، وذلك قبيح، وإنما يجوز ذلك للضرورة الشعرية، دون حال الاختيار وسعة الكلام.

---

(١) شرح ابن يعيش: ٧٨/٣، التصريح: ١٥٢/٢.

(٢) البيت من: البسيط، وهو من شواهد: سيبويه: ٣٩٢/١، ابن يعيش: ٧٩/٣ الكامل: ص٤٥١، الخزانة: ٣٣٨/٢، العينى ١٦٣/٤، المهمع: ١٢٠/١.

وقد أشار إلى مذهب البصريين ابن مالك فى الألفية فقال:

**وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا**

**المذهب الثانى:**

ويرى ابن مالك ويونس والأخفش والكوفيون: أن عود الخافض عند العطف على الضمير المخفوض ليس بلازم، وقد استدلوا على مذهبهم هذا بقراءة حمزة وابن عباس والحسن البصرى «واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام «بالخفض عطفاً على الهاء المخفوضة بالباء، وحكاية قطرب عن العرب : «ما فيها غيره وفرسه» بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بإضافة غير إليها ، وليس فى القراءة والحكاية إعادة خافض لاحرف فى الأولى ولامضاف فى الثانية[1].

وهو كثير فى الشعر، كالبيت السابق ، وكقول الآخر :

**تعلق فى مثل السوارى سيوفنا ومابينهما والكعب غرط نفانق**

ووارد فى النثر أيضا كالآية السابقة والحكاية ، وقد أشار إلي هذا ابن مالك فى الألفية فقال:

**وليس عندى لازماً إذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتاً**

---

(١) البيت لمسكين الدرامى، وهو من الطويل ، وهو من شواهد: ابن يعيش : ٣/٧٩ ، والعينى : ٣/١٦٤ ، الأشمونى : ٣/١١٥، الديوان : ص٥٣.

## «اعتراض البصريين على أدلة الكوفيين»

**أولاً:** الآية التى ساقها الكوفيون لجواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة العاطف فى النثر، وهى قوله تعالى: واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام» قالوا إنها ضعيفة نظراً للعطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض الذى تمسك به البصريون ، حتى إن المبرد ردها ، والواقع الذى لايرقى إليه شك أن رد المبرد لهذه القراءة غير مرضى؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولاسبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة ، كالحسن البصرى وابن مسعود والأعمش والنخعى وقتادة ومجاهد وغيرهم.

**وثانياً:** الآية تحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض:

١= أن تكون الواو للقسم و وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها ، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله عز وجل : «إن الله كان عليكم رقيباً» جواب القسم[١]

والحق أن كون الواو للقسم عدول عن الظاهر، مع أنه إن كان قسم الطلب فى قوله تعالى: «واتقوا الله» ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون الباء ، كما قاله الرضى وغيره، وإن كان قسم خبر محذوف تقديره : والأرحام أنه لمطلع على ماتفعلون ، كما قيل ، كان زيادة فى التكليف[٢].

---

(١) شرح ابن يعيش : ٣/٧٨.

(٢) حاشية الصبان: ٣/١١٦.

٢= أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: «وبالأرحام» ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت فى نحو: «بمن تمر أمر» وعلى من تنزل أنزل» ولم تقل: «أمر به، لا أنزل عليه، لأنها مثلها فى موضع نصب، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر، كقول الشاعر:

رسم دار وقفت فى طلله  كدت أقضى الحياة من جلله

والمراد: رب رسم دار وقفت فى طلله، وكان رؤية إذا قيل له: كيف أصبحت؟ قال خير عافاك الله، أى: بخير، فيحذف الباء لدلالة الحال عليه، والحق أن النحاة أوردوا على هذا الوجه: أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ، إلا فى مواضع ليس هذا منها، اللهم إلا أن يقال محل المنع إذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار[1].

المذهب الثالث:

يرى أبو عمر الجرمى والزيادى أنه إذا أكد الضمير المخفوض بضمير منفصل جاز العطف عليه دون عود الخافض، كقولك: «مررت بك أنت وزيد» قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد، والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به، وفرق الأول بأوجه منها:

١= أن الضمير المجرور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل، بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر، ويفصل بينه وبين الفعل، ولايمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله، فلم يؤثر توكيده جواز العطف.

---

(١) شرح ابن يعيش: ٣/٧٩.

وقد أجاز الفراء العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض وذلك إذا أكد بالنفس، وكل، وذلك كقولك : «مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد»(١).

ونخلص من هذا كله: إلى أن مسألة العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض مسألة خلافية بين النحاة، فقد منعها البصريون فى النثر وصرحوا بجوازها فى النظم على قبح للضرورة الشعرية.

أما الكوفيون فقد أجازوها فى النظم والنثر على السواء، وقد استدلوا على مذهبهم السابق بآيات من القرآن الكريم، وأبيات من عيون الشعر العربى وأما عن تخريجات البصريين لهذه الآيات والشواهد الشعرية، فهى تخريجات فيها تكلف ينبو عنه الذوق اللغوى.

وأما ماذهب إليه أبو عمر الجرمى من جواز العطف على الضمير المخفوض دون عود الخافض بشرط توكيده بضمير منفصل فقد توسط بهذا بين المانعين والمجيزين.

فالضمير المنفضل «أنت» فى قولك : «مررت بك أنت وزيد» أصلح مافسد عند البصريين وهو العطف على الضمير دون عون الخافض، وقد أشار إلى هذا بعض النحاة كابن إياز فى شرح الفصول، والسيوطى فى الأشباه والنظائر النحوية.

---

(١) حاشية الصبان : ٣/١١٦ ، الخضرى على ابن عقيل ٢ :٦٦ ، الأشباه والنظائر : ١/٨١.

## المسألة السابعة عشرة: «تا» خير فاء جواب أما إلى الخبر»

تأتى أما المفتوحة الهمزة المشددة الميم فى الأساليب العربية لمعنيين:

**أحدهما:** تفصيل مجمل، كقولك: «هؤلاء فضلاء ، أما زيد فشاعر، وأما عمر وفكاتب وأما خالد فخطيب» وقد ذهب إلى هذا ابن مالك وابن الحاجب ، وبعض النحاة.

وقد التزم هذا المعنى بعض النحاة، والتزموا ذكر المتعدد بعدها، وحملوا على ذلك قوله تعالى:« والراسخون فى العلم»[1] بعد قوله جلا وعلا : « فأما الذين فى قلوبهم زيغ» على معنى : وأما الراسخون فى العلم.

ويرى العلامة الرضى: أن ذلك وإن كان محتملاً فى هذا المقام إلا أن جواز السكوت على مثل قولك: «أما زيد فقائم» يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها ، والواقع أن هذا المعنى ليس مجال بحثنا.

**الثانى:** استلزام شئ لشئ، أى: أن مابعدها شئ يلزمه حكم من الأحكام، ومن ثم قيل: إن فيها معنى الشرط، أى: استلزام الشرط للجزاء، وقد ذكر الإمام الرضى أن المعنى الثانى لازم لها فى جميع أحوالها، بخلاف المعنى الأول فقد تتجرد عنه[2].

---

(١) آل عمران : ٧.

(٢) شرح الرضى على الكافية ٢/٣٩٥ طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

بيان معنى الشرط فى أما:

للنحاة فى ذلك غرضان:

أحدهما: لفظى ، وهو أن «أما» حرف بمعنى «إن» وقد وجب حذف شرطها للكثرة استعمالها فى الكلام، ولكونها فى الأصل موضوعة للتفصيل، وهو مقتضى تكرارها فى نحو قولك: «أما بكر فكاتب، وأما عمرو فشاعر» فيؤدى ذلك إلى الاستثقال.

وقد ذهب إلى هذا العلامة الرضى ، وبعض النحاة[1].

الثانى : معنوى: وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ماهو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى يكون هو الملزوم فى جميع الكلام.

وبيان ذلك: أن أصل «أما زيد فقائم» مهما يكن من شئ فزيد قائم، يعنى : إن يكن أى: إن يقع فى الدنيا شئ يقع قيام زيد، فلهذا جزم بوقوعه وقطع به؛ لأنه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شئ فى الدنيا مادامت الدنيا باقية، فلابد من حصول شئ فيها، ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزم حذف الملزوم الذى هو الشرط، أى: إن يكن من شئ، وأقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم، وبقى الفاء بين المبتدأ والخبر؛ لأن فاء السببية مابعدها لازم لما قبلها، فحصل الغرض الكلى وهو لزوم القيام لزيد ، فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء فى غير موقعها، وقد حصل من حذف الشرط وإقامة الجزاء مقامه شيئان مقصودان:

---

(١) المرجع السابق.

احدهما= تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال.

الثانى = قيام ماهو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم فى كلامهم، أعنى: الشرط وحصل من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ماهو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر، ألا ترى أن خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوباً إلا مع سد جواب لولاً وجواب القسم مسده.

وحصل أيضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها، ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية فى أول الكلام[١].

**السر فى تأخير فاء جواب أما إلى الخبر:**

سبق أن أوضحت معنى الشرط فى نحو قولك: «أما زيد فقائم» وقد استدل النحاة على ذلك بدخول الفاء فى جوابها، وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ ، كما تكون فى الجزاء كذلك، نحو قولك «إن تحسن إلى فالله يحسن إليك» وقد ذكر النحاة أن السر فى تأخيرها إلى الخبر هو إصلاح[٢] اللفظ ، وذلك من جهتين:

**الجهة الأولى** = أن «أما» فيها معنى الشرط، وقد تقدم بيان ذلك، وأدوات الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء بعده، فلما حذف فعل الشرط وأداته وتضمنت «أما» معناهما كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما، فقدموا أحد جزءى الجواب وجعلوه كالعوض من فعل الشرط.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ص٥٢٣ تحقيق فخر الدين قباوة طبعة دار الآفاق بيروت شرح المفصل لابن يعيش : ١١/٩ مكتبة المتنبى بالقاهرة.

الجهة الثانية = أن هذه الفاء وإن كانت هنا متبعة غير عاطفة فإن أصلها العطف ألا ترى أن العاطفة لاتنفك عن معنى الاتباع نحو: «جاءنى زيد فمحمد» ورأيت زيداً فمحمداً» ومن عادة هذه الفاء متبعة كانت أو عاطفة ألا تقع مبتدأة فى أول الكلام، وأنه لابد أن يقع قبلها اسم أو فعل، فلو قالوا :«أما فزيد منطلق» كما يقولون مهما وقع من شئ فزيد منطلق ، لوقعت الفاء أولاً مبتدأة وليس قبلها اسم ولافعل، وإنما قبلها حرف، وهو «أما» فقدموا أحد الاسمين بعد الفاء مع أما لما حاولوه من اصلاح اللفظ[1] ، ليقع قبلها اسم فى اللفظ، فيكون الاسم الثانى الذى بعده وهو خبر المبتدأ تابعاً للاسم قبله، وإن لم يكن معطوفاً عليه ، فعلى هذا أجاز النحاة نحو قولك : «أما زيداً فأنا ضارب» بنصب «زيدا» بضارب، وإن كان مابعد الفاء ليس من شأنه أن يعمل فيما قبله ، لكنه جاز هنا من حيث كانت الفاء فى نية التقديم على جميع ماقبلها.

وقد غالى المبرد فى ذلك فأجاز أن تقول: «أما زيداً فإنى ضارب» على أن يكون «زيدا» منصوباً بضارب.

والحق أن رأى المبرد فيه بعد؛ لأن «إن» لايعمل مابعدها فيما قبلها[2].

---

(١) الخصائص لابن جنى : ٣١٣/١ : ٣١٤ تحقيق محمد على النجار ، الطبعة الثالثة طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨م.

(٢) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى: ٦٥/١ طبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، وحاشية الصبان على الأشمونى: ٤٥/٤ ، طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى. وحاشية الشيخ يس العليمى على التصريح :١٧٥/١ طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى، وروح المعانى للألوسى: ١٥٩/٢٧، طبعة دار الفكر بيروت ١٩٨٣م.

# نتائج البحث

بعد عرضنا ودراستنا لمسائل إصلاح اللفظ فى النحو العربى خرجت بهذه النتائج التى أجملها فيما يلى:

**أولاً:** إن التقديم قد يفيد إصلاح اللفظ ، ود ورد ذلك فى موضعين:

١= تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة، كقوله تعالى: «ولدينا مزيد» فتقديم الظرف «لدينا» على المبتدأ «مزيد» أصلح مافسد عند النحاة وهو كون المبتدأ نكرة لامسوغ لها إلا تقدم الظرف، ولئلا يتوهم أن شبه الجملة صفة للنكرة.

٢= تقديم المفعول على الفاء فى قولك: « زيداً فاضرب» وقوله تعالى: «بل الله فاعبد وكن من الشاكرين» فالفاء هنا عاطفة، ومن شأن العاطفة أن تكون متوسطة بين المعطوف والمعطوف عليه، لذا قدموا المفعول على الفاء ، فصارت متوسطة لفظاً ، دالة على أن ثم محذوفاً، تقديره: تنبه فاعبد الله، فتقديم المفعول على الفاء أصلح مافسد عند النحاة، وهو وقوع الفاء العاطفة صدراً.

**ثانياً:** إن زيادة الحرف قد تكون لضرب من إصلاح اللفظ، وقد ورد ذلك فى البحث فى موضعين:

**أحدهما** = زيادة اللام فى نحو قولك: «لا أبالك» لئلا تدخل لا النافية على المعرفة.

**الثانى**= زيادة الباء فى فاعل أفعل التعجب ، كقوله تعالى: «اسمع بهم وأبصر» لئلا يلزم بحسب الصورة رفع فعل الأمر الاسم الظاهر، فزيدت الباء ليكون على صورة الفضلة.

ثالثاً= إن تأخير الحرف قد يفيد إصلاح اللفظ، وقد ورد ذلك فى تأخير لام الابتداء إلى خبر إن المكسورة الهمزة؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر محققة له مزيلة لمعناه ، فجاز دخولها على خبر إن لما لم يتغير معنى الابتداء.

رابعاً= التوكيد بالضمير المنفصل يفيد إصلاح اللفظ، وقد جاء ذلك فى موضعين من البحث:

أ) العطف على الضمير المرفوع المتصل، لايجوز إلا بعد توكيده بالمفصل، كقوله تعالى ..«قال لقد كنتم أنتم وأباؤكم».

ب) العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض بعد توكيده بالمنفصل، على مذهب أبى عمر الجرمى، كقولك : «مررت بك أنت وزيد»..

**هذا ماتوصلت إليه والله أعلم ،،،**

## « مراجع البحث »

١= الأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطى، طبعة دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٤.

٢= الأصول فى النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

٣= إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى القرآن الكريم ، لأبى البقاء العكبرى، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٩م.

٤= الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد. طبعة دار الجيل بيروت١٩٨٢م.

٥= أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ، تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

٦= البحر المحيط، لأبى حيان الأندلسى، طبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

٧= البيان فى غريب إعراب القرآن، لأبى البركات الأنيارى ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

٨= التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى ، طبعة الحلبى.

٩- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى، تحقيق الدكتور. فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، نشر دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٣.

١٠- الخصائص لابن جنى ، تحقيق / محمد على النجار ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

١١- خزانة الأدب، للبغدادى ، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

١٢= حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على الألفية، طبعة الحلبى.

١٣= حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الألفية ، طبعة الحلبى.

١٤= حاشية يس العليمى على التصريح ، طبعة الحلبى.

١٥= ديوان عمر بن أبى ربيعة، تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد، دار السعارة ١٣٧٤هـ.

١٦= ديوان مسكين الدرامى، مطبعة دار البصرى بغداد ١٩٧٠م.

١٧= رصف المبانى للمالقى ، تحقيق الدكتور / أحمد الخراط ، طبعة دار العلم بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٦م.

١٨=روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، للألوسى، طبعة دار الفكر زبيروت ١٩٨٣م.

١٩= شرح ألفية ابن مالك، المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشمونى طبعة الحلبى.

٢٠= شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد، نشر دار التراث الطبعة العشرون ١٩٨٠م.

٢١= شرح جمل الزجاجى لابن هشام ، تحقيق الدكتور/ على محسن عيسى ،طبعة عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٢= شرح الكافية ، للرضى الاستراباذى، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣= شرح المفصل لابن يعيش ، طبعة المتنبى بالقاهرة.

٢٤= الكامل فى اللغة والأدب للمبرد ، طبعة الاستقامة بمصر.

٢٥= الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون.

٢٦= الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى، طبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٢٧= اللام ومواقعها فى القرآن الكريم، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة للباحث/ عبد اللطيف محمد داود.

٢٨= لسان العرب لابن منظور، تحقيق/ عبد الله الكبير ، وزميليه ، طبعة دار المعارف بمصر.

٢٩= معانى القرآن للفراء ، تحقيق / محمد على النجار، وزميله، طبعه الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٠= مغنى اللبيب لابن هشام ، تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد، طبعة المدنى.

٣١= المقتضب للمبرد ، تحقيق أستاذنا الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٣٢= همع الهوامع، للسيوطى طبعة دار المعرفة بيروت.